

محضر الجلسة رقم 176**التاريخ:** الثلاثاء 17 محرم 1446هـ (23 يوليو 2024م).**الرئاسة:** المستشار السيد فؤاد قديري، الخليفة الثالث لرئيس مجلس المستشارين.**التوقيت:** ساعتان، ابتداء من الساعة العاشرة والدقيقة الرابعة والأربعين صباحاً.**جدول الأعمال:** مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها في "المجال السياحي".**المستشار السيد فؤاد قديري، رئيس الجلسة:**

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن والاه.

أعلن عن افتتاح الجلسة.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد الوزير المحترم،

السيدات المستشارات المحترمات،

السادة المستشارون المحترمون،

تطبيقاً لأحكام الفقرة الثانية من الفصل 101 من الدستور، التي تنص على أنه "تخصص جلسة سنوية من قبل البرلمان لمناقشة السياسات العمومية وتقييمها"، وعملاً بأحكام الباب السادس من الجزء الخامس من النظام الداخلي لمجلس المستشارين، خاصة المواد من 308 إلى 316؛

وبناء على مداولات مكتب مجلس المستشارين ذات الصلة؛

وعلى مداولة ندوة الرؤساء في اجتماعها المنعقد بتاريخ 15 يوليو 2024؛ وبعد توزيع التقرير الذي أنجزته مجموعة العمل الموضوعاتية المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة السنوية على السيدات والسادة أعضاء المجلس وإحالاته إلى الحكومة، وفق أحكام النظام الداخلي للمجلس.

يعقد مجلسنا الموقر هذه الجلسة العامة لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في "المجال السياحي".

وهي مناسبة نتقدم من خلالها بالشكر الجزيل إلى كل مكونات المجلس التي ساهمت في إنجاح هذه المحطة الدستورية الهامة، لاسيما السيدات والسادة أعضاء مجموعة العمل الموضوعاتية الموقرة، ومن خلاهم الطاقم الإداري الذي واکب أشغالها بالجدية المطلوبة والكفاءة المشهود، وذلك طيلة مسار عملها.

والشكر موصول كذلك، إلى كافة القطاعات الحكومية من وزراء

ومؤسسات وكل من تجاوب مع طلبات الاستشارة والدعم المقدمة من طرف مجموعة العمل الموضوعاتية.

واسمحوا لي قبل أن نمر إلى المناقشة، أن أذكركم بأن المدة الزمنية لهذه المناقشة قد حددت في 150 دقيقة، موزعة بالتساوي بين المجلس والحكومة. كما أن ترتيب هذه الجلسة سيتضمن، أولاً، كلمة للسيد رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية والسيد مقرر المجموعة المكلفة بالتحضير لهذه الجلسة، ثم تدخلات الفرق والمجموعات البرلمانية وأعضاء المجلس غير المنتسبين، وتعقبها تدخلات وأعضاء الحكومة، ثم تعقيبات الفرق والمجموعات البرلمانية والحكومة عند الاقتضاء.

والآن، ودون إبطاء، أعطي الكلمة للسيد الرئيس الاستاذ محمد حنين، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية لتقديم توضيحات حول برنامج ومنهجية عمل المجموعة وتحديد الجهات التي تعاونت معها والتي لم تستجب لطلباتها في حدود 5 دقائق.

الكلمة لكم السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد حنين، رئيس مجموعة العمل الموضوعاتية:

السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السادة والسيدات المستشارين المحترمين،

كانت مهمة المجموعة منذ إحداثها تبدو صعبة ومعقدة، لكن بفضل التفاعل الإيجابي لجميع الفاعلين، تمكنا بحمد الله من التغلب على جميع الصعوبات، وتمكنت هذه المجموعة من إنجاز مهمتها في أحسن الظروف.

ففيما يتعلق بمنهجية العمل، حسم أعضاء المجموعة في الاجتماع الثاني في مسألتين أساسيتين: الأولى تتعلق بتحديد المدة المشمولة بالتقييم، وفي هذا الإطار وبعد نقاش عميق وتبادل وجهات النظر، تم الاتفاق على حصر مهمة التقييم في خطة 2020، باعتبار أن وظيفة تقييم السياسات العمومية هي وظيفة جديدة حولها دستور 2021 للبرلمان لأول مرة، وهو ما يجعل من مباشرة تقييم السياسات العمومية لمدة سابقة غير مبنية على أساس سليم، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، اعتبرنا أن خطة 2020 امتدت على 10 سنوات وتزامن انتهاءها، مع الأسف، مع اجتياح الجائحة الصحية، ومن جهة ثالثة أن مدة إنجاز هذه الخطة (الخطة ديال 2020) تخللها إصدار عدة تقارير مؤسساتية حول السياحة.

تلك هي الاعتبارات الموضوعية التي جعلت مجموعة العمل تركز مهمتها التقييمية على خطة 2020، من خلال دراسة الأهداف المتوقعة وتحليل مؤشرات الأداء واستنتاج الإكراهات التي واجهت تحقيق الأهداف المرسومة. وبما أن ممارسة المجموعة لمهمتها تزامن مع تنفيذ خطة 2023-2026، فإنه

شكرا السيد الرئيس المحترم.

وشكرا على احترام الوقت.

الآن الكلمة للسيد مولاي عبد الرحمان الدريسي، مقرر المجموعة الموضوعاتية، لعرض نتائج التقييم والتوصيات المرفوعة وآليات متابعة تنفيذها، في حدود خمس دقائق. تفضلوا السيد المقرر.

المستشار السيد عبد الرحمان الدريسي، مقرر مجموعة العمل الموضوعاتية:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السادة المستشارين،

السيدات المستشارات،

إخواني، أيها الحضور الكريم،

اسمحوا لي في البداية، أن أتوجه بالشكر الجزيل إلى السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم، ومن خلاله إلى السادة أعضاء المكتب المحترمين، وإلى السيد الأمين العام للمجلس على تعاونهم مع مجموعة العمل الموضوعاتية طيلة فترة اشتغالها.

كما أقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أعضاء المجموعة الموضوعاتية على تخليهم بروح المسؤولية وتعاطيهم الجدي مع هذا الموضوع، لبلوغ هدفنا الأسمى، المتمثل في خدمة المصلحة العامة لبلادنا وراء جلالة الملك نصره الله.

والشكر موصول كذلك إلى أطر الإدارة التي ساهمت في إنجاز هذا التقرير، السي يوسف، ومن خلاله جميع الأطر وكذلك السيد الخبير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

انطلاقا من تشخيص واقع الاستراتيجيات في المجال السياحي، ليس بغرض بلورة تشخيص إضافي لما هو موجود، وإنما من أجل اضطلاع مجلسنا الموقر بدوره في تقييم السياسة العمومية موضوع هذا التقرير، للوقوف على النتائج التي حققتها والإكراهات التي واجهتها، ثم الخروج بتوصيات تساهم في صياغة تصور ناجع لتعزيز هذه السياسة العمومية، بغية تقوية تنافسية للوجهة المغربية والارتقاء بجاذبيتها بما يكفل الريادة السياحية لبلادنا وتوقعها ضمن الخمس عشرة وجهة في العالم.

وفي هذا الإطار، رغم أن معظم المؤشرات السياحية لم تحقق الأهداف المُستَـطَـرة في كل من "رؤية 2010" و"رؤية 2020"، إلا أن مجموعة العمل الموضوعاتية وقفت على تقدم نسبي كميًا ونوعيًا، عرفه قطاع السياحة مقارنة بسنة 2001، وهو تقدم ساهم في إحداث تحول عميق في صناعة السياحة

رغم استبعاد هذه الخارطة من نطاق التقييم، كونها لازالت في طور الإنجاز ولم تستجمع بعد شروط تقييمها، فإنه كان لابد من الافتتاح على أهدافها، سيما أن هذه الأهداف تتميز بواقعيته وبقابليتها للإنجاز، كما أن نتائجها تبدو إلى حد الآن جد مطمئنة.

فإلى غاية متم 2023، بلغ عدد السياح 14.5 مليون والعائدات ديال السياحة بلغت حوالي 105 مليار درهم، وهذه نتائج إيجابية، ولازالت مستمرة إلى غاية الوقت الحاضر، بفعل عدة عوامل، على رأسها المواكبة الحكومية المستمرة لتنفيذ خارطة الطريق المذكورة.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارون المحترمون،

تتعلق المسألة الثانية التي استأثرت باهتمام أعضاء اللجنة ببرنامج العمل الذي استندت إليه للقيام بمهمتها، وتمثل ذلك في عقد جلسات استماع إلى السيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد التضامني، وهي حاضرة معنا، مشكورة على ذلك.

وكذلك، جلسة استماع مع السيد وزير الثقافة والاتصال والشباب، والسيد وزير النقل واللوجستيك.

وبهذه المناسبة، لا يسعنا إلا أن نوجه لهم الشكر الجزيل، جميعا على تعاونهم وتفاعلهم الإيجابي.

ثم قمنا بتنظيم يوم دراسي بمقر المجلس، شارك فيه عدة فعاليات، سواء حكومية أو مهنية، وتوج بعدد من الاقتراحات والتوصيات.

بالإضافة إلى ذلك، قمنا بزيارات ميدانية إلى ثلاث وجهات سياحية مهمة منها: طنجة وورزازات ومراكش، وهذه الزيارات مكنتنا من الاستماع إلى عدد من المهنيين والفاعلين والمنتخبين.

في الأخير، لابد من توجيه الشكر الجزيل إلى السيد رئيس مجلس المستشارين وأعضاء مكتب هاذ المجلس وللسيد الأمين العام للمجلس، على توفيرهم للوسائل الضرورية، لتمكين مجموعة العمل الموضوعاتية من إنجاز مهمتها في أحسن الظروف.

والشكر موصول لكافة أعضاء المجموعة على مجهوداتهم ومثابرتهم وعلى حسهم التطوعي وتزافعهم القوي على مستقبل السياحة ببلادنا.

كما أشكر جميع الأطر الذين وأكبوا أشغال هذه المجموعة في القيام بمهمتها بجدية وانضباط وكران للذات.

وشكرا لكل من ساهم، بكيفية مباشرة أو غير مباشرة، في تسهيل مأمورية مجموعة العمل الموضوعاتية وتمكينها من القيام بمهمتها التقييمية بنجاح.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

ببلادنا.

وإذا كانت مجموعة العمل الموضوعاتية تعبر عن ارتياحها بخصوص المجهودات المبذولة على مستوى تحسن بعض المؤشرات المتعلقة بتنزيل خارطة الطريق الاستراتيجية لـ 2023-2026، وهو ما كشفتته الأرقام الرسمية التي أبانت عن نتائج مشجعة بقطاع السياحة، وهذا راجع إلى عدة عوامل تتمثل في واقعية أهداف خارطة الطريق وجمعها بين المقاربة الكمية والنوعية، فضلا عن تعبئة الموارد المالية فور اعتماد هذه الخارطة عوض الاكتفاء على التزامات الشركاء كما حصل بالنسبة لرؤية 2020، مما شكل عقبة أساسية في الإنجاز بسبب عدم وفاء المتعهدين بالتزاماتهم، بالإضافة إلى اعتماد حكامه جديدة تضمن نجاعة خارطة الطريق وتوفر الوسائل الكفيلة بتنفيذها.

غير أننا نود أن نلفت انتباه الحكومة، إلى مجموعة من الإكراهات التي ساهمت في عدم بلوغ أهداف "رؤية 2020" الناتجة عن:

- ضعف تعبئة الموارد المالية اللازمة، وهذه مسألة مهمة جدا؛
- عدم مواكبة الربط الجوي والبحري لأهدافها؛
- وكذلك الإكراهات المرتبطة بتعبئة العقار؛
- وكذلك إشكال النقل السياحي؛
- ضعف الاستثمار الأمثل للمؤهلات السياحية؛
- محدودية مساهمة الصناعة التقليدية في دعم السياحة؛
- ضعف تأهيل وتحفيز الموارد البشرية؛
- محدودية تأهيل وتحديث بنيات الاستقبال السياحي؛
- تحديات الرقمنة؛
- عدم إحداث هيئات الحكامة على المستويين الوطني والمحلي؛
- وكذلك أنشطة القطاع غير المهيكل.

بالإضافة إلى إكراهات أخرى لا تقل أهمية عما سبق ذكره، على غرار طول أمد الرؤية (10 سنوات)، وغلاء أسعار الخدمات السياحية، وغيرها تجدونها كلها مفصلة في التقرير.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

من خلال ترصيد مختلف الاستراتيجيات والرؤى والمبادرات التي تم اتخاذها من أجل النهوض بالسياحة الوطنية، وللاستفادة من الدروس المستخلصة منها، تقترح مجموعة العمل الموضوعاتية في المجال السياحي مجموعة من التوصيات - سأذكرها بشكل مقتضب نظرا لضيق الوقت - تتمحور حول المحاور الرئيسية التالية:

1- تعزيز حكامه القطاع؛

2- ابتكار طريقة وآليات جديدة لتسويق وترويج المنتج السياحي؛

3 - الاهتمام أكثر بتطهير المحيط السياحي؛

4- تحفيز الإبداع الحر ودعم منتجات الصناعة التقليدية؛

5- تنوع وإغناء العرض السياحي؛

6- تحفيز السياحة الداخلية؛

7- تأهيل وتعزيز العرض الفندقي والطاقي والإيوائي؛

8- تأهيل الموارد البشرية والتكوين؛

9- اعتماد مقاربة تشاركية في إعداد ووضع المشاريع السياحية على

المستويين الترابي والمهني؛

10- تطوير النقل البري، البحري والجوي؛

11- تسريع عملية رقمنة القطاع.

تلكم، كانت أهم النتائج والتوصيات التي جاء بها تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية في المجال السياحي، والتي تمنى صادقين أن تجد الاهتمام اللازم من قبل الحكومة من أجل تطوير السياحة الوطنية والنهوض بها وتقوية تنافسيتها، لوضعها على سكة النجاح ومواكبة التحديات الكبرى التي انخرطت فيها بلادنا، بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي نسعى إليها جميعا، تحت القيادة السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المقرر المحترم.

والآن أفتح باب المناقشة، وأبدأ بأول متدخل عن فريق التجمع الوطني للأحرار، في حدود 12 دقيقة. تفضلي الأستاذة جلييلة.

المستشارة السيدة جلييلة مرسل:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يطيب لي أن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في المجال السياحي، وهي مناسبة تتقدم فيها بالشكر الجزيل للسيد رئيس مجلس المستشارين وأعضاء المكتب، على برمجتهم لهذا الموضوع.

الشكر موصول أيضا لرئيس المجموعة الموضوعاتية ولباقي أعضاء المجموعة، على مجهودهم المقدر في إخراجهم لهذا التقرير الهام، بعدما أحاطوا بكل الإشكاليات التي تعوق تطور القطاع السياحي، الذي نعتبره محوريا في كل السياسات العمومية الوطنية.

هذه المبادرة الشجاعة تأتي إعمالا لروح الدستور الذي خصص للبرلمان

غير مسبقة.

وانسجاما مع هذا التوجه الجديد الذي تتفق معه جملة وتفصيلا، نؤكد على أن اعتماد خارطة الطريق للقطاع السياحي 2023-2026 لدعم القدرة التنافسية للسياحة المغربية سيقوي مكانة بلادنا كوجهة دولية بامتياز، ونحن نؤكد على أن بلادنا قادرة على تحقيق إنجازات أكبر في مجال السياحة من خلال:

✓ استقطاب 17.5 مليون سائح بحلول سنة 2026؛

✓ خلق 200 ألف منصب شغل مباشر وغير مباشر؛

✓ كذلك تحقيق 120 مليار درهم من المداخيل من العملة الصعبة؛

✓ تعزيز تموقع السياحة كقطاع أساسي في الاقتصاد الوطني.

وهو ما سيفرض علينا مضاعفة جهود حكومتنا ودعمها لتحقيق تطلعات المملكة، ملكا وحكومة وشعبا، في إنجاز الاستحقاقات الرياضية العالمية والإفريقية التي تتراهن عليها بلادنا على المدى القريب والمتوسط، لتحقيق أهداف هذا العرض السياحي، وذلك عبر اشتغال الحكومة على:

■ مضاعفة سعة النقل الجوي؛

■ تعزيز وتأهيل العرض الفندقي؛

■ تنويع منتجات التنشيط الثقافي والترفيهي؛

■ تعزيز الرأس المال البشري.

نسجل أيضا بكل ارتياح داخل فريق التجمع الوطني للأحرار، التحسن المتواصل لمؤشرات القطاع السياحي لبلادنا، وهي مناسبة نؤكد على أن الجهود المضنية للسيدة وزيرة السياحة ساهمت بمعية كافة الشركاء والمتدخلين في تحقيق هاته النتائج غير المسبقة، حيث استقبلت بلادنا خلال النصف الأول من السنة الجارية ما لا يقل عن 7.4 مليون سائح، رقم كبير يمثل زيادة بنسبة 14%، مقارنة بالفترة ذاتها من السنة الماضية، أرقام مطمئنة ونتائج جد إيجابية ومشرفة، تعكس مصداقية المنجز الحكومي، كما أن نجاحهما ارتبط أيضا بالتقائية جهود كل القطاعات الحكومية التي لها صلة مباشرة بتطور القطاع، والتي انصهرت تحت إشراف السيد رئيس الحكومة، الذي لعب دورا أساسيا في تنسيق كل الجهود الحكومية وتسخيرها لتوفير أجود الشروط لنجاحه.

السيد الرئيس المحترم،

إن هذه المنجزات المطمئنة جاءت في سياق وطني اتسم بعجز السياسات العمومية للمدير العمومي في تحقيق أهداف البرامج المسطرة لتأهيل وتحديث القطاع خلال الولايات الحكومية السابقة.

وإذا كنا نعتبر أن حصيلة رؤية 2010 لم تكن في مستوى تطلعات بلادنا لجعل السياحة محركا لعجلة التنمية، نؤكد أن هاته الرؤية أبانت عن محدودية التدابير الحكومية المتخذة في هذا القطاع، حيث خلقت فجوة عميقة بين حجم

تقييم السياسات العمومية، تعزيزا لدوره الرقابي والتشريعي، باعتباره المكان الأنسب لمناقشة السياسات العمومية والعامية المرتبطة ببرامج عمل الحكومة. فريق التجمع الوطني للأحرار، يشيد باختيار السياحة كمحور لهذه الجلسة السنوية، والذي يأتي كمساهمة منه في تحسين جودة الخدمات السياحية وتطوير هذا القطاع الواعد الذي تتراهن عليه بلادنا.

ونظرا لاهتمام المدير الحكومي بالسياحة، من خلال سنه لبرامج متعددة للنهوض بهذا القطاع، باعتباره محركا قويا لعجلة الدورة الاقتصادية، ومن باب المسؤولية الملقاة على عاتقنا، فإنه يتعين علينا كمثلي الأمة، أن نخرط بكل شجاعة وبحس وطني عالي في كسب رهان جعل قطاع السياحة قاطرة قوية للتنمية، كما أرادها جلالة الملك محمد السادس، حفظه الله.

ولتبيان الحمولة الرقابية التي انتصف بها هذا التقرير، حرصه الشديد على تضمينه لمطالب وانشغالات المهنيين ومختلف الفاعلين في القطاع، والتي جاءت مخرجاتها من خلال الزيارات الميدانية التي قامت بها اللجنة الموضوعاتية إلى طنجة وورزازات ومراكش، توجتها بقاء مهم، نظمتها اللجنة بشراكة مع غرفة التجارة والصناعة والخدمات بمركش-أسفي، حيث كان اللقاء محمدا جدا وقف من خلاله البرلمانيون على مختلف الإشكاليات التي تواجه قطاع السياحة أبرزها:

✓ تجديد أسطول النقل السياحي المتقدم؛

✓ إنقاذ المقاولات المشغلة في القطاع من الإفلاس؛

✓ تفشي ظاهرة النقل السري.

وهو ما يفسر ظاهرة اقتصاد غير المهيكل الطاغية على القطاع.

كما وقف التقرير على تمرکز 60% من الأنشطة السياحية في مدن مراكش، أكادير، وهو ما يطرح إشكالية التوزيع المجالي لختلف هذه الأنشطة على باقي الجهات الأخرى باستثمار كافة مؤهلاتها الطبيعية، وهو أمر نشغل عليه جميعا بمعية الوزارة الوصية المنخرطة بقوة في هذا التوجه، والذي تعكسه الزيارات الميدانية التي تقوم بها السيدة الوزيرة لهاته المناطق، والي منها مناطق بني ملال- خنيفرة، فاس- مكناس، درعة- تافيلالت، وجهات الأقاليم الجنوبية، وذلك لتنويع منتوجنا السياحي الوطني الجذاب.

السيد الرئيس المحترم،

حققت بلادنا إنتعاشة غير مسبقة للسياحة بفضل التدابير الحكومية الناجعة للنهوض بالقطاع بعد الظرفية الصعبة والاستثنائية جراء تداعيات جائحة "كوفيد-19"، حيث أطلقت الحكومة مخططا استعجاليا بقيمة 2 مليار درهم للتخفيف من كل التداعيات الاجتماعية والاقتصادية للجائحة على هذا القطاع، حيث مكن هذا الإجراء الحكومي من تجاوز الركود الذي هيم على القطاع إبان فترة الجائحة وما بعدها، حيث أعطى نفسا جديدا لسياحتنا الوطنية، توجت بتحقيق الانتعاشة المطلوبة لما بعد الجائحة وكانت إنتعاشة

المواصلات والمحطات والموانئ والمطارات والبنية التحتية بشكل عام؛
 ✓ تنوع العرض السياحي وتحفيز السياحة الداخلية، بحيث نسجل أن هناك ارتفاع ملموس للأسعار؛
 ✓ الاشتغال على تنوع المنتج السياحي الوطني وعلى نسب العودة، وهو ما تضمنه التقرير بتفصيل؛
 ✓ تعميم تغطية كل المصالح الخارجية التابعة لقطاع السياحة والصناعة التقليدية على كل عمالات وأقاليم المملكة.
 وفقنا الله جميعا لما فيه خير ومصلحة هذا الوطن الغالي، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة.
 الكلمة الموالية لفريق الأصالة والمعاصرة.
 تفضل السي حسن، في حدود 9 دقائق.

المستشار السيد حسن شمس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.
 السيدة الوزيرة المحترمة،
 السيد الوزير المحترم،
 السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

جد سعيد أن أتدخل باسم فريق الأصالة والمعاصرة لمناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في المجال السياحي، للمساهمة في إغناء هاذ النقاش العمومي الجدي والبناء حول السياسة العمومية المتبعة في هذا المجال، وذلك تفعيلاً للصلاحيات الدستورية التي أسندها دستور 2011 للبرلمان، كمستجد لتقييم السياسات العمومية، التي تشركه في تتبع السياسات العمومية وتقييمها.

نود في البداية، أن نتقدم بالشكر الجزيل للسيد رئيس مجلس المستشارين وجميع أعضاء المكتب على اقتراحهم لهذا الموضوع الاقتصادي والاجتماعي الهام وطرحه للنقاش السياسي المؤسسي داخل مجلسنا الموقر.

والشكر موصول للسيدات والسادة أعضاء اللجنة الموضوعاتية وأطرها على مجهوداتهم الجبارة، سواء على مستوى منهجية العمل والتشخيص وتجميع المعلومات، أو على مستوى مضمون وصياغة هذا التقرير الذي هو ثمرة لعدة جلسات استماع وزيارات ميدانية، ويوم دراسي بمقر مجلس المستشارين بحضور جل الفاعلين والمتدخلين في تدبير الشأن السياحي ببلادنا، وخبراء وباحثين متخصصين في هذا الميدان، والذي مكن في النهاية من إغناء هذا التقرير النوعي في مجال اقتصادي متشابك وذا راهنية قصوى، كل هذا يرهن

الانتظارات المتوقعة وبين ما تم تحصيله من منجزات.
 متفقون داخل فريق التجمع الوطني للأحرار على ما تضمنه هذا التقرير من قصور كبير في تحقيق هذه الرؤية والأهداف المسطرة والمتمثلة في:
 ■ محدودية الموارد المالية المعبأة لتنزيل هذا المخطط الحكومي؛
 ■ عدم مساهمة النقل الجوي لحجم الانتظارات المعقودة عليه؛
 ■ وتراجع حركة الموانئ؛
 ■ بالإضافة إلى ضعف ومحدودية مساهمة الصناعة التقليدية في دعم السياحة؛
 ■ وعدم تثمين الموروث الثقافي والغنى الحضاري للروافد الثقافية للمملكة في مخططات التنمية السياحية؛
 ■ عجز البرامج السابقة عن تأهيل النقل السياحي ليكون في مستوى تطلعات المرحلة؛
 ■ وأخيرا، ضعف تأهيل وتحفيز الموارد البشرية للارتقاء بالخدمات السياحية.

السيد الرئيس المحترم،

حرص السيد رئيس الحكومة منذ توليه هذه المهمة أشد الحرص على رد الاعتبار للسياحة المغربية، باعتبارها تمثل الصورة الحضارية للمملكة كأرض مضيافة غنية بقيمتها الحضارية العريقة والمنفتحة على المشترك الإنساني.
 على الرغم من تثمين التراكم الإيجابي الذي حققته هذه الحكومة في تدبيرها المحكم للقطاع، إلا أننا نطمح داخل فريق التجمع الوطني للأحرار إلى تحقيق المزيد من النجاحات والإنجازات المشرفة، التي يريدها جلالته الملك، محمد السادس حفظه الله، لمملكنا الشريفة.
 وانسجاما مع هذا التوجه الحكومي الجاد والمسؤول فإننا ندعو داخل فريقنا إلى:

- ✓ إشراك غرف التجارة والصناعة والخدمات، باعتبارها أحد المؤسسات التي تختص مهنيين يساهمون في تطوير القطاع السياحي الوطني؛
- ✓ إشراك غرف الصناعة التقليدية لدعم المهنيين وتحفيز الإبداع الحرفي في مجال الصناعة التقليدية؛
- ✓ تحسين استراتيجية التسويق لوجهة المغرب كوجهة سياحية بامتياز؛
- ✓ سن سياسة التقائية تضمن نجاح كل البرامج والمخططات الحكومية والقطاعية لتطوير القطاع السياحي؛
- ✓ تعزيز العرض الفندقي عبر تحسين جودة الخدمات بالمؤسسات الفندقية؛
- ✓ تثمين الرصيد الثقافي والتاريخي والحضاري للمملكة في مجال السياحة؛
- ✓ رقمنة القطاع وتبسيط المساطر الإدارية للمستثمرين في القطاع؛
- ✓ تحسين النقل السياحي وتطوير النقل بشكل عام، عبر تأهيل وسائل

استقطاب 17.5 مليون سائح في أفق سنة 2026 وتحقيق 120 مليار درهم من المداخيل بالعملة الصعبة، وخلق 8 آلاف فرصة شغل مباشر، و120 ألف فرصة شغل غير مباشرة، فضلا عن إدراج المغرب ضمن أفضل عشر وجهات عالمية الأكثر جاذبية لدى السياح عبر العالم، إذ أن القطاع السياحي ببلادنا يكتسي أهمية خاصة، كونه يشكل محركا حقيقيا معولا عليه للرفع من وتيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية وخلق فرص الشغل والثروة لفئات عريضة من الشعب المغربي، بالإضافة لدوره الأساسي في جلب العملة الصعبة.

وهنا لن نفوتنا الفرصة لتسجيل الدور الأساسي لمغاربة العالم في إنعاش السياحة خلال العطلة السنوية الصيفية، بتوافدهم بأعداد كبيرة إلى بلادهم الأصلي، الأمر الذي يقتضي استحضارهم في جل البرامج الحكومية الخاصة بالقطاع السياحي والمزيد من التحفيز والاستقطاب لاستدامة هذا المورد المتاح من خلال عروض خاصة بهم تساهم في تعزيز الروابط الاجتماعية والروحية مع وطنهم الأم، وتدر على ميزانية الدولة المزيد من العملة الصعبة.

السيد الرئيس المحترم،

إن حصول بلادنا على شرف تنظيم تظاهرة دولية من حجم كأس العالم لسنة 2030، يجب أن يكون مناسبة لمعالجة مجموعة من الإكراهات والاختلالات التي جاء بها هذا التقرير، خاصة على مستوى كثرة المتدخلين وضعف انخراطهم، وعدم تفعيل هيئات الحكامة على المستوى الوطني والمحلي. علما أن المغرب يتوفر على إمكانيات سياحية كبيرة مرتبطة بالجال الرياضي والثقافي، ومخزون متنوع وغني للصناعات التقليدية والحرفية التي تغطي مختلف مناطق المغرب، وجب استغلالها واستثمارها للترويج لهذه التظاهرة الكبرى وباقي التظاهرات الأخرى التي لا تقل شأنًا في هذا السياق، الأمر الذي يتطلب من الحكومة العمل من الآن على تجويد البنيات التحتية لبلادنا من الطرق والموانئ والمطارات إلى الفنادق والمعالم السياحية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

تعد الصناعة التقليدية القلب النابض للقطاع السياحي، إن لم نقل العمود الأساسي لتحريك القطاع، ذلك أن غنى صناعتنا التقليدية وتنوعها وحسن تسويقها هو الورقة المرمجة في عملية التنشيط السياحي، وهو الحافز المادي القادر على جلب السياح من داخل سوق تعرف تنافسية حادة، والراجح فيه هو من يراهن على إبراز الاختلاف والخصوصيات المغربية القادرة على جلب وإثارة انتباه السائح الأجنبي.

ومن هنا نقول للوزارة، بل للحكومة بجميع مكوناتها بأنها مطالبة باستحضار المنتج التقليدي عند كل سياسة عمومية للنهوض بالقطاع السياحي، بل مطالبة بإحضار الصناعة التقليدية في إعداد دفاتر التحملات الخاص بالطلبات العمومية في المجال السياحي وإدخال الصناعات التقليدية

مرة أخرى على العمل الدستوري النوعي الذي يقوم به مجلسنا الموقر، والذي يعد تجسيدا فعليا وعميقا لكامل اختصاصاته الدستورية.

نسجل بإيجابية كبيرة العمل النوعي الذي قامت به اللجنة المؤقتة والذي أنتج تقريرا مكن من تشخيص دقيق للمرحلة التي تم حصرها ما بين 2010 و2020، والتي عرفت تنزيل برنامج "رؤية 2020"، من خلال التطرق وبكل تجرد وموضوعية لأهم الإنجازات التي تم تحقيقها والإكراهات والتحديات التي واجهت تنزيل هذه الرؤية، وكذا الاختلالات التي شابها من جهة، ومن جهة أخرى للآفاق والفرص التي يتعين استثمارها لإعطاء دفعة إيجابية للبرامج والمخططات المستقبلية.

وهنا نسجل بكل مسؤولية، أن الخلاصات التي وصل إليها التقرير تؤكد بشكل جلي وهدر الكثير من الزمن التنموي لبلادنا خلال هذه الفترة، إذ أنه بالرغم من الظروف الداخلية والمواتية وكذلك الظروف الخارجية المناسبة المرتبطة بالأزمة المالية التي عصفت باقتصاديات الدول المصدرة للسياح والتي جعلت فرصة لبلادنا أكبر في استقطاب السياح، إلا أن النتائج كانت محدودة، إذ لم تكن هناك خطوات مسبقة أو برامج استعجالية للملاءمة العرض السياحي الوطني حينها، من أجل الاستفادة من الانتعاش التي عرفها الاقتصاد العالمي مباشرة بعد هذه الأزمة، خاصة على مستوى القطاع السياحي، ولم تكن هناك مواكبة لهذا الانتعاش التدريجي بمراجعة شاملة للأسعار المرتفعة للفنادق والتكاليف ذات الصلة أو الرفع من العرض السياحي وتجويده وتنويعه في ظل المنافسة الشرسة التي تعرفها بلادنا، إقليميا ودوليا، لاستقطاب السياحة الدولية.

بالإضافة إلى عدم استغلال الرصيد الطبيعي والثقافي والحضاري الذي تتميز به بلادنا، وعدم توظيف تنوع الموروث المغربي ومنتجات الصناعة التقليدية من أجل خلق عرض سياحي متنوع وتنافسي مستدام في مختلف الوجهات السياحية المغربية على مدار السنة، ولم يكن هناك جرد لهذه الثروات المادية واللامادية الموروثة حول تاريخها وقيمتها وفق عمل مشترك ومنسق بين مختلف القطاعات الوزارية المعنية، لجعله في خدمة السياحة الوطنية، كما يحصل اليوم على هذا المستوى، وآخرها المبادرة المحمودة التي قامت بها وزارة الثقافة بشراكة مع الوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، بإنشائها لأول خريطة أثرية وطنية للمغرب، وذلك من أجل جرد التراث الثقافي الوطني وحسن تدبير المعالم والمواقع الأثرية، والتي تستعد دليلا للمواقع الأثرية في المجال السياحي، مما سيرفع لا محالة من فرص تعريف وتنويع وتطوير العرض السياحي ببلادنا.

السيد الرئيس المحترم،

إن أهمية هذا التقرير الذي طرحته هذه اللجنة الموضوعاتية اليوم، تكمن في كونه سيساهم - لا محالة - في تجويد خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة (2023-2026) المعتمدة من الحكومة اليوم، والتي تروم إلى

الاستقلال، لمناقشة موضوع تقييم السياسات العمومية في مجال السياحة ببلادنا، والموسومة:

- بإرادة ملكية سامية قوية؛
- وبرغبة حكومية جادة وصادقة؛
- وتطلع برلماني وشعبي، لتعزيز مساهمة القطاع في الاقتصاد الوطني، من حيث الناتج الداخلي وفرص الشغل والعملة الصعبة..

وفوق كل هذا وذاك، تحويل التحديات الكبرى التي تواجهها السياحة إلى فرص للنمو والتقدم والازدهار وكسب الرهانات المستقبلية، وفي مقدمتها أن نكون مستعدين لحدثين عالميين بارزين، كأس أفريقيا 2025 وكأس العالم 2030.

ولكن، اسمحوا لي قبل الخوض في ذلك، أن تتوجه بالشكر والشناء لمكونات مجموعة العمل الموضوعاتية، رئيسا وأعضاء وأطرا، على العمل الجاد والمسؤول الذي اضطلعوا به في إعداد التقرير الموضوعاتي، والذي يعكس أهمية التآزر الذي حققه المجلس اليوم على مستوى تطوير مناهج وآليات التتبع والتقييم من قبل مجموعات العمل الموضوعاتية المؤقتة، مع ما يقتضيه ذلك من مضاعفة وتعميق للجهود، مؤسساتيا وتقنيا، حتى تتمكن من بلوغ ممارسة حقيقية لهذه الآلية البرلمانية.

وما لا شك فيه أن مناقشة موضوع السياسات العمومية في مجال السياحة بكل أبعادها وتظاهراتها بلحظات مدها وجزرها، يستوجب منا اليوم بلورة خطاب عقلائي واقعي يتماشى والتحديات الحاضرة والمستقبلية التي تحيط بالقطاع.

خطاب يليق أيضا بقيمة التقرير النهائي للجنة الموضوعاتية، والذي بالرغم من الإكراهات الزمنية والموضوعية والذاتية التي واجهت إعدادة، إلا أنه يعد بحق تقريراً ذا مهنية عالية، يوفر لممثلي الأمة أرضية تقييمية، لبناء مرافعاتهم وتقديراتهم الموضوعية للسياسة السياحية ببلادنا.

حضرات السيدات والسادة،

إن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية بمجلس المستشارين يتفق مع التوصيات الإحدى عشر التي يقدمها التقرير، والتي تعكس أهمية العمل الذي اضطلعت به اللجنة في ترصيد مختلف الاستراتيجيات والرؤى والمبادرات التي اتخذت للنهوض بالسياحة الوطنية.

إن اللحظة تحتاج من بلادنا مواجهة كل التحديات والإرادات التي يعرفها وسيعرفها هذا القطاع الاستراتيجي، بهدف الإسهام في تعزيز الدينامية التي تعرفها السياحة ببلادنا، والتي تبعث على التفاؤل، وتوجب علينا الإشادة بالجهود المبذولة لتطوير السياحة وتعزيز موقع بلادنا ضمن الوجهات السياحية العالمية.

حضرات السيدات والسادة،

بالأفضلية في دفاتر التحملات الخاصة بالصفقات العمومية التجهيزية، خاصة المتعلقة بالبنية التحتية الموجهة لتنظيم التظاهرات الرياضية والثقافية وفضاءات الاستقبال، والعمل على النهوض بوضعية الصانع التقليدي وحماية قطاع الصناعة التقليدية من التنافسية الدولية والعمل على معالجة اختلالاته ليكون في مستوى التحديات المطروحة على تطوير سياحتنا، إذ لا سياحة نشيطة ومنتعشة دون صناعة تقليدية مزدهرة ومدعومة.

السيد الرئيس المحترم،

إن القطاع السياحي في حاجة ماسة لمجهودات جبارة وفق مقاربة شمولية ومواكبة للتوجهات العالمية، تتجاوز التداير الظرفية الترفيحية، وتقوم على الاستغلال الأمثل لجميع الفرص التي يتيحها الطلب الوطني والعالمي، خاصة بعد الانتعاشة التي عرفتها السياحة العالمية بعد الأزمة الصحية الأخيرة للجائحة كورونا.

وهو ما نسجله بإيجابية لهذه الحكومة، خاصة الوزارة الوصية على القطاع والشركة المغربية للهندسة السياحية على المجهودات الجبارة التي تقوم بها، إذ أنها تمكنت من مواكبة الآثار الصعبة للظرفية واستثمارها بالشكل الأمثل، ومن ثم ندعوها إلى مواصلة العمل على تشجيع السياحة الداخلية التي كانت سندا محما للقطاع السياحي خلال فترة الجائحة، وذلك من خلال تنويع العرض السياحي الداخلي، وتقديم عروض تتناسب مع إمكانيات جميع فئات المجتمع. وتفاعلا مع المجهودات القيمة التي تقوم بها الحكومة الحالية لتجاوز مخلفات الجائحة وما سبقها من تدبير غير موفق للقطاع، فإننا ندعو إلى العمل على تقوية وملاءمة خارطة الطريق الأخيرة والرفع من سقف أهدافها، حتى تكون في مستوى مواكبة طموحات الشعب المغربي وآماله، الذي عقدها على هذه الحكومة، خاصة في ظل ما تمتاز به بلادنا من استقرار سياسي وأمني وتنوع ثقافي وجاذبية جغرافية وإمكانيات هائلة تحتاج لمن يوظفها بشكل أحسن. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم السي حسن شمس. نمر الآن إلى كلمة الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية، في حدود 8 دقائق.

تفضلوا الدكتور زيدوح.

المستشار السيد محمد زيدوح:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين والمحترمت،

أولا، أشرف بتناول الكلمة باسم الفريق الاستقلالي، ومن خلاله حزب

ثالثا، التحفيز البنكي للمستثمرين في القطاع السياحي، من خلال منح قروض مخفضة لسير المؤسسات السياحية الخاصة بضمانة الدولة، مع ضرورة تدعيم البنوك بصيغ مالية أو ضريبية؛

رابعا، تشجيع السياحة الداخلية، وهنا يبقى السؤال المطروح هو هل تشجع أسعار السياحة الداخلية المغاربة للإقبال على السوق الداخلي؟ الملاحظ، مع كامل الأسف، أن العروض السياحية الداخلية تتجه شيئا فشيئا لتصبح عصية الولوج على الطبقة الوسطى والبسيطة، التي أصبحت تبحث عن عروض تفضيلية خارج تراب المغرب، في ظل محدودية المشاريع والمحطات السياحية الداخلية التي تتلاءم مع الإمكانيات المالية للمغاربة وعاداتهم الاستهلاكية، في انتظار تفعيل شيكات العطل.

أما تأهيل الموارد البشرية، يبقى دائما مشكلا قائم الذات إلى يومنا هذا. هناك نقاط أخرى، لكن ونظرا لضيق الحيز الزمني المخصص، ومن أجل الختم، نؤكد لكم، أن ما أشرنا من ملاحظات وما تقدمنا به من اقتراحات بخصوص السياسات العمومية في مجال السياحة على ضوء التقرير، هو نابع من حرصنا الشديد على المساهمة في تشجيع وتطوير هذا القطاع. ونحن على يقين، أن هذه الحكومة قادرة على تنزيل مضامين خارطة الطريق، لأن الحكومة التي تمكنت من تنزيل العديد من الأوراش التنموية والبرامج والمشاريع الطموحة في مختلف المجالات، بالرغم من إرهابات الالتزامات الدولية والإقليمية التي تسم المحيط الدولي والإقليمي. إن حكومة من هذا القبيل لقادرة، إن شاء الله، على رفع مختلف التحديات التي يعرفها القطاع السياحي وتحويلها إلى فرص للتنمية والتطور. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، دكتور زيدود.
نمر الآن للفريق الحركي.
تفضلوا السي نبيل.

المستشار السيد نبيل الزيدي:

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

أود في البداية أن أؤمّن بعمل المجموعة، رئيسا وأعضاء وأطرا، على عملهم الدؤوب والجاد على ما بذلوه من مجهودات جبارة لإنجاز هذا العمل المتميز، والشكر موصول إلى السيد رئيس مجلس المستشارين وكافة مكونات المجلس، مكتبنا وفرقا ومجموعات وأطرا، على مواكبتهم لهذه المجموعة الموضوعاتية وباقي المجموعات في إطار تعزيز وظيفة تقييم السياسات العمومية للبرلمان. وفي هذا الإطار، اسمحوا لي، قبل الخوض في مضامين التقرير، أن أقف

من الضروري اليوم أن نستحضر ونتذكر جميعا اللحظات الصعبة للقطاع في زمن الجائحة ومختلف الأنشطة السياحية المرتبطة به.

لقد عشنا أزمة غير مسبوقة، لم نشهد لها مثيلا في تاريخ قطاع السياحة، ومع ذلك، فقد كانت تلك الفترة فترة حافلة بالدروس والعبر، لكونها أمّطت اللثام عن الإكراهات البنوية التي تكبّج القفزة التنموية المنشودة في السياحة، بل إنها قطعت الشك باليقين، عن حقيقة اقتصادية واضحة، وهي أنه ليس هناك أي قطاع اقتصادي يمكنه أن يعوض السياحة.

إن الدينامية الكبيرة التي يشهدها قطاع السياحة بفضل المجهودات الحكومية المبذولة، ناهيك عن التأثيرات الإيجابية للأحداث الرياضية الدولية، لاسيما الإنجاز المونديالي للمنتخب الوطني في كأس العالم واستضافة ملاعب طنجة والرباط لمنافسات "الموندياليتو" وعزم بلادنا تنظيم كأس أفريقيا 2025 وكأس العالم 2030، تحتاج منا العمل كل العمل على الاستثمار الأمثل للإمكانيات الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تعرفها بلادنا.

لذلك، نعتبر أن خارطة الطريق الاستراتيجية لقطاع السياحة 2023 و2026، والتي خصص لها غلاف مالي إجمالي تجاوز 600 مليون درهم، هو مؤشر حقيقي على أننا اليوم أمام رؤية جديدة للبرامج السياحية التي ستزيد من إشعاع معالم ووجه السياحة ببلادنا، وستحدث بإذن الله القطاع المرجوة لتصحيح الاختلالات البنوية لقطاع السياحة وإعداده لمختلف التحديات المطروحة.

وفي تقدير الفريق الاستقلالي، فإن بلوغ مختلف الأهداف الاستراتيجية المعلنة ورفع التحديات المطروحة (17.5 مليون سائح، و200 ألف فرصة شغل، و120 مليار درهم من عائدات العملة الصعبة...)، يستوجب فضلا عن الأخذ بالملاحظات والتوصيات الإحدى عشر التي يقدمها التقرير، التركيز على أهم رافعات الإصلاح التي تضمنها التقرير والتي سنتطرق أساسا في ضرورة تحويل السياحة ببلادنا إلى فاطرة لتحقيق التنمية والتقدم والرفاه.

أولها، ضرورة التركيز على التدبير الاستراتيجي لعملية الاسترجاع والافتتاح على أسواق جديدة:

الحمد لله، أننا نسجل اليوم معدلات استرجاع مهمة، لكن الملاحظ هو التباين الحاصل بين أسواق تصدير السياح، إذ أن أسواقا سياحية مهمة عرفت تراجعا، أبرزها ألمانيا التي طالها انخفاض بقرابة النصف، بالرغم من العلاقات الجيدة والاستراتيجية التي تجمعنا مع ألمانيا، في مقابل ضعف الافتتاح على أسواق جديدة على المستوى العربي والإفريقي والآسيوي والأوروبي؛

ثانيا، تحفيز النقل السياحي ومضاعفة الجهود لإنقاذ المقاولات المهددة بالإفلاس، ومنح عروض تحفيزية لتجديد الأسطول الذي تناقص بشكل كبير بسبب الجائحة، إذ تشير بعض الإحصائيات إلى أن بلادنا لا تتوفر إلا على أقل من نصف الأسطول اللازم للوصول إلى سقف 17 مليون زائر.

وهل ما يستقطبه المغرب من عملة صعبة في مجال السياحة يعادل العملة الصعبة التي تتوفر عليها بلادنا وهي عملة الأمن والاستقرار إقليميا وجمهوية ودوليا؟

ثالثا، إزاء كل هذه المؤهلات يصعب فهم عجز سياحتنا عن ربح منافسة إقليمية وجمهوية مع بلدان بأقل مؤهلات، فهل لأن الوجهات السياحية المنافسة تتقن استثمار مؤهلاتها القليلة وتقدم عروضاً مناسبة؟ أم أن المشكل في المدير العمومي ببلادنا الذي يبحث عن حلول تقنية لقضايا هي في عمقها تتطلب حلول سياسية؟

رابعا، بعد كوفيد وبعد سنتين، وضعت الحكومة خارطة طريق باعتبار 6.5 مليار درهم، وربطتها بالزمن الانتخابي أي نهاية 2026، دون أفق استراتيجي يستحضر استحقاقات 2030 في مجال الرياضة، والحال أننا بحاجة إلى رؤية 2030 في كل المجالات وفي صلبها السياحة.

وفي هذا الإطار، لا يكفي الاحتفاء بتحقيق أزيد من 14 مليون سائح سنة 2023، لأن هذا الرقم أدمج نسبة عريضة من مغاربة العالم جاؤوا لوطنهم ولا يمكن في كل حال احتسابهم سياحا في وطنهم، وهي مناسبة لتوجيه تحية لهم على وطنيتهم الصادقة ودورهم التنموي في مجالات تربية لا تحظى بما تستحق من أجندة البرامج الحكومية ولا المؤسسات العمومية؛

خامسا، هي مناسبة كذلك للمساءلة عن حظ السياحة الداخلية بأبعادها الثقافية والجبلية والواحية، وهل خارطة الطريق عادت الطريق نحو مجالات سياحية استراتيجية تعيش على السياحة وبها.. من قبيل الحسيمة والشاون والديوش، ودرعة - تافيلالت وخنيفرة - بني ملال، وكلميم - وادنون والاقليم الجنوبية للمملكة وغيرها؟ إنه سؤال الإنصاف المجالي في خارطة الطريق وباقي البرامج ذات الصلة بالاستثمارات السياحية وفي باقي السياسات العمومية المتركزة في جهات بعينها؛

سادسا، وفيه نتساءل: كيف يمكن تطوير العرض السياحي في ظل تهميش قطاع الصناعة التقليدية؟ وكيف يمكن تطوير القطاع السياحي في ظل إصلاحات محتشمة في مجال النقل الجوي، وفي ظل غياب حكمة مؤسساتية ناجعة تجعل شركة الخطوط الملكية للطيران ومكتب المطارات وشركة النقل السككي والنقل السياحي والمكتب الوطني المغربي للسياحة وتمثيلياته بالخارج، تحت مجهر ربط المسؤولية بالحاسبة، وفي صلب النموذج التنموي الجديد ومغرب 2030، الذي ليس لحظة رياضية علمية عابرة، بل تحدي وطني وفرصة تاريخية لبناء مغرب جديد، يعبر سلم الدول الصاعدة نحو دائرة الدول المتقدمة.

خلاصة القول، اليوم نحتاج، السيد الرئيس، إلى نموذج سياسي جديد يعيد للوساطة السياسية أدوارها الحقيقية ويجعل السياحة أكبر من قطاع منتج للعملة الصعبة، بل نموذجا تنمويا لمغرب دستوري فخور بهويته المتنوعة، حضاريا ومجاليا، منفتحاً على الحداثة التي تعني القيم وليس العصرية الزائفة،

عند بعض الضوابط المنهجية ذات الصلة، لاحتجنا إلى تثمين هذا النقاش على مستوى الجلسة العامة وأن نتساءل حول ما إذا كانت ملاحظتنا واقتراحاتنا ستجد طريقها إلى النسخة النهائية لمشروع التقرير قبل إصداره، أم أن هذا النقاش سيظل شكلي ودون جدوى.

لهذا، نقترح توصية على مجلسنا الموقر لاعتماد مداخلات الفرق والمجموعات والمستشارين غير المنتسبين، وكذا تعقيبات السادة الوزراء كلاحق للتقرير، تعمياً للفائدة وبغية ترجمة مختلف الآراء، مما سيجعل بالفعل من هذا التقرير وباقي التقارير ملكا جماعيا للمجلس.

نسجل كذلك ضرورة خلق آلية على مستوى المجلس لتتبع مآل هذه التقارير الهامة وكيفية ترجمتها على مستوى السياسات العمومية.

السيد الرئيس المحترم،

لقد اختارت المجموعة الموقرة تخصيص تقييمها لرؤية 2020 في مجال السياحة، وهو في نظرنا تجزئ مبنى على تحقيب زمني يمتد لما بين 2010 و2020، مما يجعل التقييم لا يستحضر الخط الناظم للسياسة العمومية القطاعية، ويخلق خلطا مفاهيميا وهيكليا بين اختصاص المجموعة الموضوعاتية المؤقتة ذات الطابع التقييمي وبين اللجنة الاستطلاعية ذات الطابع الرقابي.

وصلة بهذه الملاحظة، يستوقفنا تخصيص التقرير محور لخارطة الطريق المعتمدة سنة 2023، والتي لا نفهم أسباب نزولها في التقرير بصيغة تجعلها أم الحلول لمشاكل قطاعية متشعبة، علما أن سنة من عمر تنزيل هذه الخارطة لا تسمح بتقييمها في غياب مسافة زمنية لقياس المؤشرات وبناء أحكام موضوعية وبالتجرد اللازم والمفروض في تخصص جديد في عمل البرلمان يتطلب الدراية وتراكم الخبرة.

السيد الرئيس،

بخصوص مضامين التقرير، وإذ نسجل تفاعلنا الإيجابي مع مجمل توصياته، ومن منطلق المساهمة الحركية المعهودة في تقديم الإضافات والبدايل، نسجل الملاحظات والاقتراحات التالية حول واقع السياسة العمومية في مجال السياحة:

أولا، نسجل غياب سياسة أفقية تجعل من السياحة خيارا استراتيجيا ما فوق قطاعي، فضلا عن غياب سياسة مبنية على التراكم الإيجابي في ظل عجز الفاعل الحكومي والعمومي على بناء سياسات عمومية قادرة على ترجمة السياسات العامة للدولة، التي رسم ويرسم صاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، معالمها الاستراتيجية عبر رؤية متناغمة ومتناسقة في مجال السياحة، أسوة بباقي المجالات والقطاعات؛

ثانيا، نسجل كذلك أن الفاعل الحكومي يقارب منجزات القطاع بنظرة رقمية وليس بالمؤشرات وتحليلها، فهل ما تحققة بلادنا من استقطاب سياحي وأرقام هي في مستوى مؤهلات وطن من حجم المغرب بتنوعه الثقافي والمجالي وبرصيده التاريخي والحضاري، وبموقعه الاستراتيجي؟

دون أن نعرف عن هذه الدراسات شيئاً، سوى ما كتبه الصحافة آنذاك عن شبهات فساد حامت حولها.

كان من الأجدى اتباع منهجية مدروسة وشاملة، تأخذ في الاعتبار التحديات والفرص المستقبلية، وتعتمد هذه المنهجية أساساً على ما يلي:

- وضع أهداف واضحة وقابلة للقياس تُساعد في تقييم التقدم المحرز وتحديد ما إذا كانت الاستراتيجية تحقق النتائج المرجوة؛

- إشراك جميع الأطراف المعنية لضمان الدعم والمشاركة الفعالة؛

- التأكد من توفر الموارد المالية والبشرية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية

بنجاح، أي تقدير التكاليف المطلوبة وتحديد مصادر التمويل الممكنة وتحديد

الاحتياجات من الكفاءات البشرية وتطوير خطط لتكوينها وتأهيلها؛

- القدرة على التكيف مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية

والتحديث المستمر للاستراتيجية؛

- وضع نظام لمراقبة وتقييم الأداء بشكل دوري وتعديل الاستراتيجية بناءً على النتائج؛

- التركيز على الاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية كجزء أساسي

من الاستراتيجية؛

- وضع خطة تواصل فعالة لنشر الوعي حول الاستراتيجية وأهدافها

وضمان الشفافية في جميع مراحل التنفيذ؛

- دراسة النجاحات والإخفاقات السابقة في تنفيذ استراتيجية مماثلة

والاستفادة منها في تحسين التنفيذ.

السيدات والسادة المستشارون،

في خلاصة لنا في هذا الصدد، نعتبر أنه إذا كان أحد أهم إنجازات "رؤية

2010" هو تحقيق تحول عميق في صناعة السياحة في المغرب من خلال

تسارع التدفقات والاستثمارات السياحية بشكل ملحوظ، وجعل القطاع

محركاً حقيقياً للاقتصاد المغربي، فإن "رؤية 2020" حققت بعض النجاحات

الخاصة في مجال تطوير البنية التحتية السياحية وتعزيز التنوع السياحي، لكنها

واجهت تحديات عدة، أدت إلى عدم تحقيق جميع الأهداف المنشودة بشكل

كامل، ومع ذلك وضع المغرب أسساً قوية لمستقبل السياحة في البلاد، مما

يمكنه من الاستفادة من الفرص المستقبلية في هذا القطاع.

وكدعم لهذا المجهود، فإن بلادنا تخوض منذ سنوات معركة التراث والتنمية

السياحية، معركة تطلبت الكثير من الجهد والتسلح بروح المواطنة

والمسؤولية، معركة حققت مكاسب مهمة في العديد من المدن المغربية، نتيجة

العناية المولوية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله، لتسير فيها

عجلة إعادة الاعتبار للتراث الطبيعي والثقافي بشقيه المادي واللامادي، ولهذا

فالمرحلة الحالية تستوجب توظيف التراث وكافة مؤهلات البلاد في التنمية

المندمجة، عبر تشجيع الإبداع والابتكار والبحث العلمي في مجال الاستثمار

السياحي المستدام.

مغرب معتز كدائم العهد بمقدساته وثوابته.

وفقنا الله جميعاً لخدمة مصلحة الوطن والمواطنين، تحت القيادة الحكيمة

لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره وأيده.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، الأستاذ نبيل الزبيدي.

والكلمة الآن للفريق الاشتراكي - المعارضة الاتحادية في حدود 6 دقائق.

تفضلوا السي يوسف، السيد الرئيس.

المستشار السيد يوسف أيدي:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

لقد عرفت جل مخططات التنمية الاقتصادية، منذ حكومة مولاي عبد

الله إبراهيم، حضوراً لافتاً لقطاع السياحة ومحاولات الرفع من مساهمته في

الاقتصاد الوطني، وجعله رافداً أساسياً من روافد الاقتصاد المندمج وعاملاً

أساسياً من عوامل الإقلاع الاقتصادي.

لكن، الحدث المؤسس للسياسة السياحية بالمغرب كان تنظيم المناظرة

الوطنية الأولى للسياحة بمراكش بتاريخ 10 يناير 2001، أمام صاحب

الجلالة وبأمر منه، حفظه الله، وكان لها الدور الحاسم في تدشين مرحلة

جديدة في التعاطي مع قطاع السياحة، وانطلاقة حقيقية لمسار سياسة

سياحية بشكل مغاير، سيتم خلال فعاليات المناظرة التوقيع على الاتفاق

الإطار "رؤية 2010" بين الحكومة والاتحاد العام لمقاولات المغرب، والذي

يعتبر بحق الحدث المؤسس للسياسة السياحية ببلادنا.

ورغم الأزمة المالية التي عصفت باقتصاد الدول المتقدمة والكساد الذي

شهدته البلدان المصدرة للسياح وإعلانها خطط تقشف، مما أثر سلباً على

معنويات الأسر ودفعها لتقليص نفقاتها وتخفيض ميزانيات السفر، ومع ذلك

تم وضع قطار التنمية السياحية على السكة الصحيحة إلى جانب العوامل

الداخلية، أهمها ضعف تنوع العرض السياحي الذي بقي مركزاً في أربع مدن

رئيسية هي: مراكش، أكادير، الدار البيضاء، وطنجة.

ومن أجل التغلب على هذه الصعوبات ومعالجة أوجه القصور التي أبانت

عنها التجربة، قامت الدولة بإطلاق استراتيجية سياحية جديدة للسياحة

"رؤية 2020"، غير أن هذه الاستراتيجية لم تصل إلى الأهداف المرسومة،

بحيث إن الاتجاه التنافسي الذي ميز النشاط السياحي الوطني خلال الفترة

ما بين 2011 و2019، نتج عنه فجوات بين الإنجازات المحققة والأهداف

المحددة في "رؤية 2020"، لكنها لم تتمكن من مراجعة الأولويات واتخاذ

الإجراءات اللازمة، فضلاً عن الأعطاب الواضحة على مستوى الحكامة

وتعبئة الميزانيات اللازمة لذلك.

والغريب في الأمر أن الوزارات المتعاقبة قامت بعمليات تقييمية للرؤية

الذي طبع تعاطيه مع العديد من الإشكاليات والاختلالات المسجلة، وهو الأمر الذي تم بالاستناد إلى مؤشرات علمية وأرقام ومعطيات رسمية، ومن أوجه ذلك ما أشار إليه التقرير بخصوص الإشكاليات المتعلقة بالرسائل البشرية، ومن أن حصيلة العرض التكويني السياحي بالمؤسسات التابعة لوزارة السياحة ظلت جد متواضعة، خصوصا في الجانب المتعلق بجودة التكوين، وهي ذات الملاحظات التي سبق للمجلس الأعلى للحسابات أن سجلها في تقرير المجلس برسم سنتي 2016 و2017.

وعلاوة على ذلك، يتعين التأكيد على أن التقرير توقف مطولا عند أحد الإشكاليات التي ما فتئ البرلمان يثيرونها وباستمرار في مختلف جلسات الأسئلة الشفوية، ويتعلق الأمر بالإشكاليات المرتبطة بالنقل الجوي، إذ أن الربط الجوي لم يساير الاستراتيجية الوطنية للسياحة، كما أن الطاقة الاستيعابية للمجال الجوي ظلت جد محدودة ولم تواكب جهود الترويج للمنتوج السياحي.

السيد الرئيس،

لعل أحد أهم مضامين هذا التقرير هو المحور الثالث المعنون بـ "قياس مؤشرات الأداء من خلال تقييم تكاليف الإنجاز"، والخلاصة المركزية كما رصدها التقرير، مع كامل الأسف، هي أن الدولة تحملت تكاليف باهظة برسم تنفيذ "رؤية 2020"، بيد أن الأهداف المنجزة لم تكن في المستوى المطلوب، كونها أدنى بكثير من الأهداف المرسومة.

ولأن هذا التقرير جاء مركزا وهادفا بعيدا عن الحشو والإطناب، فإن التركيز اللغوي الذي صيغ به لم يغفل التوقف عند الإشكاليات المرتبطة بالسياحة الداخلية، خصوصا العوائق التي حالت دون نجاح "مخطط بلادي"، بالإضافة إلى ذلك، فإننا نعتبر أن أحد المشاكل الكبرى التي واجهت وتواجه السياحة الداخلية في بلادنا هي إشكالية ارتفاع الأثمان بالقياس إلى القدرة الشرائية، ولا سيما في ظل ضعف آليات الرقابة والزجر التي تمنى أن تواجه الجشع الذي ينتشر في فترات الذروة كفصل الصيف مثلا.

السيد الرئيس،

إننا نعتبر كذلك أن توصيات مجموعة العمل الموضوعاتية الواردة على التوالي في الصفحات 61 إلى 67 من التقرير، يجب أن تشكل نبراسا لكل المتدخلين في القطاع من أجل النهوض بالسياحة في بلادنا، خصوصا أمام الرهانات الكبرى التي تنتظر بلادنا في أفق سنة 2030، فقد توزعت التوصيات عبر إحدى عشر مجالا وصيغت بطريقة دقيقة وواضحة، بيد أننا نعتبر أن المجال الذي يحظى بالأولوية هو كل ما يتعلق بالحكومة، ليس لأننا نعالج في بلادنا في العديد من المجالات من أزمة حكامه فقط، ولكن لأننا نعتبر أن تنفيذ التوصيات الواردة في المحور المتعلق بالحكومة يشكل مدخلا لا محيد عنه لتحقيق وتنفيذ التوصيات الواردة في مجال المحاور العشر الأخيرة.

ختاما، نجد تهنئة السيد رئيس اللجنة الموضوعاتية المؤقتة وكافة أعضائها

وأخيرا، وفي سياق التوصيات والمقترحات التي جاء بها التقرير، فإننا نتفق مع مضامينها ونعتبرها مقترحات فعالة ومعقولة، وتفعيلها سيكون محركا جديدا لتطوير القطاع السياحي في بلادنا.

وبالتالي، فالفكرة اليوم في ملعب الحكومة للتحرك من أجل استنباط وتنزيل هذه التوصيات وتدارك النقائص وتعزيز المكتسبات وضمان مستقبل القطاع السياحي. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، السي يوسف ايدي. نمر إلى الكلمة الموالية، وفريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب. الأستاذة هناء، تفضل.

المستشارة السيدة هناء بن خير:

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

والسيدات والسادة المستشارون،

أولا، لي عظيم الشرف أن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، في مناقشة تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المكلفة بالتحضير للجلسة السنوية لمناقشة وتقييم السياسات العمومية في المجال السياحي.

وبداية، السيد الرئيس، لا يسعنا إلا التنويه بمضامين هذا التقرير والمنهجية المعتمدة في إعدادها، القائمة على القرب والإنصات لمختلف الفاعلين والمتدخلين في القطاع السياحي.

ولا شك، السيد الرئيس، أن اختيار مكتب مجلسنا الموقر للسياحة كي يكون موضوعا لجلسة التقييم السنوية يجد ما يبرره من الأهمية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لهذا القطاع الحيوي، خصوصا بعد المرحلة الصعبة التي اجتازها القطاع إثر جائحة كورونا، وما صاحبها من تحولات داخلية وخارجية. ونود كذلك في هذا الإطار، التأكيد على راحة الاختيار الذي جنحت إليه مجموعة العمل الموضوعاتي والمتمثل في الاختصار على تقييم الاستراتيجية الموسومة بـ "رؤية 2020"، وهو اختيار جد صائب جنب المجموعة التية، وجعل عملها يكتسي طابعا علميا عبر مؤشرات موضوعية وأهداف قابلة للقياس.

فالتعدد الذي استندت إليه المجموعة فيما يتعلق بالتنشيط وتجميع المعلومات، مكن من إعداد وثيقة مرجعية هامة سوف تغني ولا شك الدراسات والأبحاث والتقارير ذات الصلة بالقطاع السياحي في بلادنا، سواء ما يتعلق بجلسات الاستماع مع القطاعات الوزارية والمؤسسات العمومية أو الزيارات الميدانية للجهات.

أما فيما يتعلق بمضامين هذا التقرير الهام، فإننا إذ ننوه بالحس النقدي

✓ تحسين مستوى الخدمات وظروف استقبال السائح لمواجهة المنافسة الكبيرة في محيطنا الإقليمي والجهوي (دول البحر الأبيض المتوسط)، من خلال مراجعة منظومة التكوين الذي يستجيب لمعايير الجودة (تنمية المهارات المهنية، إتقان اللغات...);

ثانيا: تطوير النقل الجوي، سواء الداخلي أو الخارجي، باعتباره الرافعة الرئيسية للأسواق الدولية، من خلال وضع خطة مع الفاعلين المؤثرين في هذا القطاع.

وإننا إذ نثمن العقد البرنامج (2023-2037) المبرم بين الحكومة وشركة الخطوط الملكية المغربية، والذي يهدف إلى الرفع من أسطول الشركة الوطنية إلى 200 طائرة، فإننا ندعو إلى:

✓ إيجاد حل للمغاربة المقيمين بالخارج لتمكينهم من اقتناء تذاكر الطائرة بأثمنة مناسبة، خاصة خلال موسم الصيف، هذا المشكل الذي يطرح أيضا بالنسبة لغلاء تذاكر النقل البحري؛

✓ مواكبة وكالات الأسفار في التحولات التي يعيشها قطاعهم، والعمل على تعزيز دورهم للتحويل لإصناع المنتج السياحي الداخلي والخارجي، من خلال تنوع العرض السياحي على طول السنة بين المنتج السياحي الثقافي والبيئي والجبلي (السياحة الإيكولوجية) والسياحة الرياضية، وعدم الاقتصار على الترويج للسياحة الساحلية الموسمية فقط؛

ثالثا: تشجيع السياحة الداخلية، من خلال دعم الطلب الداخلي لتعزيز ولوج المواطنين المغاربة إلى عروض نقل وإقامة وترفيه تتناسب قدرتهم الشرائية، كما يمكن اقتراح "شيكات السفر" مُعفاة من الضرائب؛ كذلك، ينبغي العمل على تجاوز بعض الممارسات المتعلقة بتعقيد عمل الوحدات الفندقية، وفي هذا الإطار، أود أن أنوه بجرأة السيد وزير العدل الذي أثار بعض الإشكالات القانونية التي تعاني منها المؤسسات الفندقية ببلادنا، خاصة ما يتعلق بالمطالبة بالإدلاء ببعض الوثائق الشخصية وغيرها من الإجراءات التي ليس لها أي سند قانوني.

بالإضافة إلى ضرورة معالجة بعض المشاكل الهامة على غرار:

✓ إلغاء شرط حصول النساء على ترخيص واذن للعمل خلال الفترة المسائية؛

✓ مراجعة الإجراء القاضي بمنح رخصة تقديم المشروبات الكحولية بالفنادق والمطاعم المصنفة في اسم شخص واحد مع ضرورة تواجده الدائم في عين المكان يوميا وطيلة ساعات الافتتاح، مع ما يفرضه هذا الشرط من صعوبات عملية وواقعية، خاصة في ظروف المرض وقضاء الأغراض الإدارية، والأكثر من ذلك، الحظر من الحياة الخاصة؛

وأطر المجلس الذين وأكبوا عملها، ونؤكد أننا سنواصل متابعة تنفيذ توصيات هذا التقرير الهام، عبر كافة الآليات الرقابية والتشريعية التي يتيحها النظام الداخلي للمجلس.

والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، الأستاذة هناء بن خير.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

السي يوسف تفضلوا، السيد الرئيس.

المستشار السيد محمد يوسف العلوي:

بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة وزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنشرف اليوم بأن أتناول الكلمة باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، لمناقشة التقرير الذي أعده المجموعة الموضوعاتية المؤقتة حول "السياسات العمومية في المجال السياحي".

وبالمناسبة، لا تفوتني الفرصة أن أتقدم بالشكر الجزيل لرئيس وأعضاء المجموعة الموضوعاتية والطاقم الإداري على إعداد هذا التقرير الهام الذي نحن بصدد مناقشته.

السيد الرئيس المحترم،

يُحظى موضوع هذه الجلسة بأهمية كبيرة، باعتباره أحد محركات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ببلادنا.

وأغتنم هذه الفرصة للتنويه بالبرنامج الهام الذي أطلقته الحكومة الخاص بدعم المؤسسات الفندقية المُصنّفة الحاملة لمشاريع التأهيل، بغلاف مالي يصل لـ 4 مليار درهم، تُقدّم كهروض للفنادق وتحمل الدولة جميع قوائدها.

وحيث أن رهان تحويل بلادنا إلى وجهة عالمية للسياحة يقتضي مُصاحبة الجهود والتدابير المتخذة لجذب السائح والاستثمارات الأجنبية أيضا، فإننا في الاتحاد العام لمقاولات المغرب، ونظرا لأهمية القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، ندعوك إلى العمل على ما يلي:

أولا: التنشيط السياحي، من خلال:

✓ تعزيز التنشيط الثقافي وتشجيع المهرجانات الموسمية، سواء منها الروحية أو العصرية، والترويج للمتاحف والمآثر التاريخية وتشجيع العروض الترفيهية، خصوصا تلك الموجهة للشباب؛

✓ دعم تطوير الصناعة التقليدية وافتتاحها على الابتكار ومواكبة متطلبات السوق الداخلي والخارجي؛

تقييم رؤية 2022؛

✓ ضعف الكبير في تنزيل رهانات الاستثمارات في المجال السياحي، حيث وقف التقرير على نتائج صادمة، فنسبة إنجازها لم تتجاوز 1%؛
✓ ضعف كبير على مستوى التسويق والترويج للمنتوج السياحي الوطني، وبالأخص ضعف في مستوى تحليل الأسواق والتقديرات الخاطئة في توجهاتها، وضعف المنصة الرقمية على مستوى الترويج الدولي؛

✓ عدم أخذ بعين الاعتبار التغيرات المناخية المحلية، خاصة بالمناطق الأكثر عرضة للهشاشة المناخية مثل المناطق الصحراوية، وبالأخص وضعيات الإجهاد المائي بهذه المناطق بشكل يندرج بالخطر، وتأثير كل ذلك على الاقتصادات الاجتماعية لهذه المناطق، مما يؤدي إلى عدم استقرار واستدامة العائدات المتحققة من النشاط السياحي .

على مستوى الرأسمال البشري:

رغم بعض التقدم الذي عرفه القطاع على مستوى المؤسسات والبنيات التحتية، غير أنه لا يزال مطبوعاً بالهشاشة في التشغيل، حيث الحلقة الأضعف هو الرأسمال البشري، غير المشمول بالعناية الضرورية التي يفرضها بل يتوقف عليها النهوض بالقطاع، وهو الرأسمال الذي لم يحظ من طرف اللجنة الموضوعاتية بالتتبع وبالصرامة اللازمين، حيث عدد كبير من العاملات والعمال لا يتم التصريح الكامل بهم بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مما يؤثر سلباً على الادخار الوطني وعلى التنمية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

فلا تنمية بدون ديمقراطية وبدون تحسين الوضعية المادية والمعنوية للموارد البشرية، بل هناك استغلال بشع ليد العاملة، فكيف يعقل أن بعض الفنادق المصنفة تباع الغرفة الواحدة بـ 30 ألف درهم ليلة الواحدة وتتهرب من مسؤوليتها الاجتماعية؟

وإن كانت فئة قليلة من الوحدات السياحية تعتبر النموذج في التصريح الكامل بالعمال وفي مستوى الأجور، أي النموذج في المساهمة في الادخار الوطني وفي ظروف العمل اللائق، والنموذج في استقبال السياح ورسم صورة جيدة عن البلد المستضيف، فأغلب العاملين بهذه المؤسسات، إما متدربين أو أعوان موسميين، حيث يشكو القطاع من هشاشة كبيرة على مستوى ظروف العمل ومستوى الأجور التي تقل أحياناً عن الحد الأدنى للأجور، فضلاً عن حرمانهم من التغطية والحماية الاجتماعية، بسبب عدم التصريح الكامل بالعمال لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

كما يعرف نسبة كبيرة من عدم الاستقرار في العمل، خاصة مع اعتماد أشكال غير النمطية للتشغيل، كالعقد المؤقت أو الموسمي أو العرضي والعمل الجزئي والعقود المحددة المدة.

كما يتسم القطاع أيضاً بالموسمية في كثير من الوجهات السياحية وينقص

✓ عدم مطابقة الوحدات الفندقية والمطاعم المصنفة بالتزخيص من أجل تنظيم التنشيط الموسمي؛
✓ كما نود أن نلفت الانتباه إلى أحد المشاكل التي قد تبدو غير ذات أهمية وهو غياب المرافق الصحية العمومية الذي تعاني منه جُلُّ المدن، سواءً السياحية أو غير السياحية.

وفي الأخير، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب وباسم المقاولات السياحية الوطنية نقول عليكم، السيدة الوزيرة المحترمة، من أجل النهوض بهذا القطاع الحيوي ببلادنا، حتى يلعب دوره بالكامل، كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة حفظه الله. والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، السي يوسف العلوي.
نمر الآن لفريق الاتحاد المغربي للشغل.
الأستاذة مريم، تفضل.

المستشارة السيدة مريم الهلواني:

شكرا السيد الرئيس.

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارين،

تعتبر السياحة من أهم القطاعات الاستراتيجية والحيوية في بلادنا، إذ تُعد رافعة أساسية من رافعات النسيج الاقتصادي الوطني، سواء من حيث مساهمته في الناتج الداخلي الخام، أو من حيث وارداته من العملة الصعبة، بالإضافة إلى خلق فرص الشغل لما يقارب 2.5 مليون منصب شغل مباشر وغير مباشر، وتحقيق التنمية.

وعليه، فاختيار السياحة كموضوع لتنزيل وظيفة التقييم البرلماني التي منحها الدستور للمجلس، كان اختياراً صائباً من أجل تقييم ومساءلة السياسات العمومية في هذا المجال.

فعلى الرغم من توفر بلادنا على مؤهلات سياحية هائلة، ورغم الإرادة العليا المعبر عنها من طرف جلالته الملك نصره الله، ورغم كل الاستراتيجيات والخطط والبرامج الحكومية، خاصة استراتيجية "رؤية 2020" موضوع تقرير المجموعة وآلياتها المؤسسية والتدبيرية والمالية المرصودة لها، إلا أنها لم تحقق بعد هذا الطموح المجتمعي والارتقاء بالقطاع السياحي الوطني، وجعله قوة تنافسية عالمية، حيث نسجل:

✓ هيمنة المقاربة الكمية على الأهداف المتوخاة والنتائج المحققة؛

✓ تمركز النشاط السياحي في بعض المدن الرئيسية وإغفال السياحة الترفيهية والجهوية، مما زاد من اتساع الهوة المحلية على مستوى التنمية السياحية، وبالتالي ظلت العديد من مظاهر الاختلال حاضرة في

سواء في "رؤية 2010" و "رؤية 2020" في بلوغ الأهداف التي رسمتها، كجلب أعداد مهمة من السائحين وتوفير مناصب الشغل وجلب العملة الصعبة والرفع من مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام.

وفي هذا السياق، وقفت تقارير صادرة عن كل من المجلس الأعلى للحسابات والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي على مجموعة من الاختلالات، وصلت بعضها إلى جرائم مالية، وتشكل هدرا للمال العام، والحالة هذه فإن خارطة الطريق 2023-2026 التي وضعتها الحكومة لن تتمكن من انقاذ القطاع والنهوض به لأنها أغفلت البناء على التراكبات الإيجابية للاستراتيجيات السابقة، ولكونها وضعت خارج كل مقاربة تشاركية، علاوة على كون خارطة الطريق لا تعدو أن تكون عبارة عن استراتيجية قطاعية تهتم مجال السياحة وتكرس بذلك غياب الالتقاء بتهميشها لمحورية الصناعة التقليدية كفاعل أساسي في النهوض بالسياحة.

فقطاع السياحة لا زال يعاني من العديد من الإكراهات الشّطّمية، تتعلق على وجه الخصوص بتدخل الأدوار والاختصاصات بين الفاعلين المعنيين في القطاعين العام والخاص، وغياب استراتيجية شمولية ناجعة وفعالة، وافتقار المكتب الوطني المغربي للسياحة إلى الإبداع في مقارنته التسويقية للمغرب كمكتوج سياحي ذي جودة عالية تضمن ترققه في خانة البلدان السياحية الرائدة عالميا، هذا بالإضافة إلى رداءة الخدمات داخل الفنادق حتى المصنفة منها، لغياب برامج التكوين المستمر وانعدام سياسة التحفيز.

كما يواجه القطاع خصّاصاً من حيث الموارد البشرية المؤهلة، ويجد العديد من العمال أنفسهم عرضة للبطالة في المواسم التي لا تعرف إقبالا من طرف السياح، أو الطرد الذي يطال البعض منهم.

ومن المفارقات أن الوزارة حينما قدمت خارطة الطريق 2023-2026، أغفلت الاهتمام بالموارد البشرية وكيفية تأهيل العنصر البشري وتقديم الإجراءات الكفيلة بجماعتهم من الهشاشة في التشغيل واعتبار العمال في الفنادق والسياحة مجرد أرقام لا تعكس التقلبات الظرفية وكيفية مواجهة الأزمات لضمان حقوق العمال والمشغلين، حيث إن الإحصائيات المقدمة من طرف وزارة السياحة لا تعكس حقيقة الوضعية المرتبطة باليد العاملة في الفنادق والمطاعم المصنفة ودور الضيافة، حيث إن نسبة التأطير والمراقبة والتقييم غير موجودة بتاتا، وتتمثل في تغييب دور المفتشية العامة للقطاع، من أجل القيام بدورها في مواكبة الأزمات المركبة وانعكاسها على شغلة الفنادق وانتشار ظاهرة التسريح والتحويل على مدونة الشغل وغياب الضمانات المؤطرة من طرف الوزارة بتنسيق مع السلطات المحلية ومفتشية الشغل، لحماية العمال وضمان حقوقهم، كما هو الحال حين تسعى الدولة لحماية حقوق المستثمرين، تاركة العمال والأطر لحال سبيلهم في مواجهة تداعيات الأزمات.

السيد الرئيس،

إن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها يجب أن تركز على التدخل الآني

في احترام مبادئ العمل اللائق في كثير من الأحيان وفي ضمان الحقوق الاجتماعية واحترام تشريعات العمل.

وبخصوص التكوين في مهن السياحة، فقد سبق للمجلس الأعلى للحسابات في تقريره حول السياحة التأكيد على أنه "لم يتم تفعيل أغلب الإجراءات التي تضمنها عقد برنامج "رؤية 2020" إلى وزارة السياحة"، بالإضافة إلى تدني جودة التكوين في محيط يتميز بالقوة التنافسية، فرغم الدور المنوط بمؤسسات تكوين وتأهيل الشباب في المجال الفندقي والسياحي في العديد من المناطق، غير أن ضعف المناصب المالية المخصصة سنويا لهذه المؤسسات تقل بكثير عن حاجياتها الحقيقية، وتحد بشكل كبير من قيامها بوظيفتها التكوينية على الوجه الأمل، مما يستدعي ضرورة تأهيلها بشريا وماليا لتطوير أدائها وضمان ديمومة تأطيرها بجودة وتميز.

إن النهوض بالقطاع السياحي الوطني وتحقيق الصناعة السياحية باحترافية عالية يتطلب إعادة النظر في طبيعة التخطيط والأهداف المسطرة من خلال:

✓ ضرورة الانتقال في تدبير السياسات العمومية المتعلقة بالسياحة من مقارنة الكم إلى الاهتمام بالكيف؛

✓ اعتماد نموذج تدبيري واقتصادي جديد للمؤسسات السياحية الداعمة كالشركة الوطنية للنقل الجوي، خدمة للسياحة الوطنية؛

✓ تفعيل آليات الحكامة والحرص على الالتقاء والتنسيق في رسم وتنفيذ السياسات العمومية بين كل المتدخلين؛

✓ الاهتمام أكثر بالموارد البشرية العاملة بالقطاع، وتحسين أوضاعها المادية والمعنوية.

وشكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، الأستاذة مريم الهلواني. بالنسبة لمجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، المجموعة المحترمة آثر تقديم مداخلة مكتوبة، توصلنا بها بالفعل، وسندرجها في محضر هذه الجلسة المباركة.

وأمر مباشرة إلى مداخلة مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل. الأستاذة فاطمة تفضلي.

المستشارة السيدة فاطمة زكاغ:

السلام عليكم.

السيد الرئيس،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة المستشارون،

لم تغلح الخطط الاستراتيجية التي وضعت للنهوض بالقطاع السياحي

موضوعي محاييد ومسؤول، نود التذكير بداية أن استعراض بعض الملاحظات لا يمس في شيء المستوى المنجز التراكمي المتصاعد وحجم الجهود المبذولة لجعل السياحة ببلادنا رافعة أساسية للتطور والتنمية.

لقد ركز التقرير المقدم على ثلاثة مؤشرات لتقييم مكانة قطاع السياحة وهي:

- 7% من الناتج الداخلي الخام؛
- 5% من اليد العاملة النشيطة، حوالي 550.000 منصب شغل؛
- 91.3 مليار درهم من العملة الصعبة سنة 2022، و123.8 مليار درهم سنة 2019.

هذه المؤشرات تعكس تصور الحكومات المتعاقبة لهذا القطاع، باعتباره مجرد قطاع اقتصادي يجلب العملة الصعبة ويرفع الناتج الداخلي ويشغل اليد العاملة، وهو منظور نعتقد على أنه أصبح متجاوزاً، ولا ينسجم مع التطور الذي عرفته بلادنا، فالسياحة تجاوزت كونها مجرد وسيلة لتعديل عجز ميزان الأداء واستيعاب البطالة، لتصبح واجهة للتعريف ببلادنا وهويتها وإسهامها في الحضارة الإنسانية، وهي من جهة أخرى حق من حقوق المواطنين.

هذه المراجعة في النظرة للسياحة تفرض كذلك مراجعة النموذج السياسي لتدبير القطاع والانتقال من سياسة سياحية تركز على دعم المقاولات السياحية الموجهة نحو السوق الدولية وجلب السياح الأجانب فقط إلى سياسة سياحية مبنية على مقاربة حقوقية بدرجة كبيرة، تركز أولوياتها على ضمان حق المواطن المغربي في الخدمة السياحية، سواء الداخلية أو الخارجية، وقياس نجاح السياحة أو السياسة السياحية بمدى استفادات المواطن المغربي.

أولاً، من الخدمات السياحية، ثم في مستوى ثاني التركيز على إسهام السياحة في إشعاع المملكة والتعريف بالحضارة المغربية وبالثقافة المغربية عبر العالم وقدرتها على استقطاب الجنسيات المختلفة ودورها في الدبلوماسية الناعمة لبلادنا، ثم تلي ذلك المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية المتمثلة في التشغيل وإنتاج القيمة المضافة.

إن إعادة النظر في ترتيب هذه الأولويات من شأنه أن ينقل السياسة السياحية من مجرد دعم القطاع الخاص إلى دعم المواطن وخلق سياحة مغربية حقيقية تعرف بالمغرب وتحول التسويق السياحي من مجرد منتج استهلاكي للسياح إلى دبلوماسية ناعمة، تخدم الإشعاع المغربي.

إن مراجعة المقاربة التي تؤسس عليها السياسة العمومية في مجال السياحة والانتقال نحو سياسة سياحية مركزة على المواطن وحقه في السياحة، ثم السياحة المرتكزة على إشعاع المملكة، ثم السياحة المرتكزة على خلق مناصب الشغل من شأنه تهيئة الإمكانيات التي تتوفر عليها بلادنا وحسن استثمارها للنهوض بالسياحة في بلادنا وتقليص الهوة بين ما يتم تسطيره من أهداف

والسريع لتأهيل القطاع السياحي وجعله رافعة للتنمية الاقتصادية لما يتيح من موارد من العملة الصعبة وإعادة النظر في حكamته التي أهدرت بشكلها الحالي الكثير من المال العام.

وعليه، فإننا في مجموعة الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نرى ضرورة:

- إرساء حكامه مندمجة وفعالة، وذلك بوضع قانون إطار للسياحة، مع إرساء تخطيط استراتيجي مندمج، يضمن التقائية الوسائل والموارد، وتتبعاً وتقيماً لمجموع سلسلة القيمة؛
- مراجعة العلاقات المؤسسية بين وزارة السياحة والمؤسسات المتدخلة مباشرة في تدبير السياحة، والإسراع بتشكيل المجلس الوطني للسياحة؛

■ اعتباراً لكون المجال الرقمي هو اليوم المدخل الأساسي للوصول إلى المنتجات السياحية، فيتعين أن يكون المحور الرئيسي للتواصل والتسويق؛

■ النهوض بعرض يتلاءم مع حاجيات السائح المغربي وتعزيز الاستثمار، من خلال اقتراح عروض مستدامة جديدة تكون أكثر جاذبية وتنافسية لفائدة السياحة الوطنية، وقادرة على إنعاش القطاع، والمحيطة لفرص الشغل والمحفة لخلق القيمة في المجالات الترابية التي تحتضن هذه الاستثمارات؛

■ إعادة النظر في منظومة التكوين المهني عبر تهيئة التخصصات المستهدفة والهندسة السياحية والحفاظ وإعادة تشغيل معاهد التكوين في مهن السياحة التي تم تفويتها لوزارة التربية الوطنية. شكر السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيدة المستشارة المحترمة، الأستاذة فاطمة زكاغ. أمر الآن إلى كلمة مجموعة العدالة الاجتماعية. السيد الرئيس، السي مصطفى، تفضلوا.

المستشار السيد المصطفى الدحاني:

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يسعدني أن أسهم معكم في هذه المناقشة المسطرة على تقرير المجموعة الموضوعاتية المؤقتة المتعلقة بتقييم السياسات العمومية في المجال السياحي، وهي مناسبة أن أنوه من خلالها بجودة التقرير وأشكر كل من ساهم في إنجازهِ وإعداده ليكون محورا لهذه الجلسة الدستورية الهامة، في سياق تقييم

بداية، لابد نوه بدوي بطبيعة الحال بالتقرير، ولو أنني عضو في اللجنة، التقرير كان مهم وأساسي، سجل مجموعة ديال الإيجابيات، مجموعة الإخفاقات والسلبيات، يمكن ورثتي شي حاجة من عند الزملاء ديك، عندك إمكانية باش على أنك، السيدة الوزيرة، بطبيعة الحال مع الطاقم مع الحكومة على أنكم تجاوزها، وتنظن على أن مجموعة ديال التوصيات اللي جاء بها التقرير هي أساسية ومهمة لابد ما تتجاوز باش تتجاوزو الإكراهات اللي وقفنا عليها.

نعطي على سبيل المثال، أول حاجة هي ديال الموارد البشرية، لابد يكون التكوين أساسي للموارد البشرية، التأهيل دياهم، تعطى لهم الحقوق دياهم، يطبق نظام الشغل بشكل أساسي، خصوصا في الوحدات الفندقية والأمور اللي عندها علاقة بالسياحة.

كذلك، السيدة الوزيرة، المغرب مقبل على تظاهرات دولية كبرى، لابد على سبيل المثال، غير مثلا السائقين ديال الطاكسيات راه ممكن يحدث التشويش على السياحة، لذلك حتى هوما خص يكون عندهم تكوين ويكون عندهم كيفية التعامل مع السياح.

أيضا لابد، السيدة الوزيرة، كذلك نوقفو على السياحة الداخلية، وقفنا في التقرير -وهذا الشيء راه ربما في بالك- على أن أعداد الآلاف أو عشرات الآلاف تمشيو يديرو السياحة على برا في بعض الدول، نظرا تيلقاو ربما التكلفة أقل، تنظن على أن القضية ديال التكلفة لابد توقفو عليها باش نشجعو المغاربة يكون عندهم الحق في السياحة دياهم الداخلية.

وكذلك، في نفس السياق يكون عندهم الإمكانيات باش يتنقلو على الأقل في بلادهم، راه عندنا 3500 كيلومتر ديال البحر، ومع ذلك كين مجموعة ديال الشواطئ غير مستغلة، كين الاحتلال ديال الشواطئ، كين مجموعة الأمور اللي تنعتقد، السيدة الوزيرة، توقفو عليها.

أيضا، لابد كذلك السياحة الجبلية، السياحة الروحية، السياحة اللي كينة في الصحراء على سبيل المثال، هاذ الأمور كذلك كلها أمور يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار، ما يمكنش نذكر التوقيت ما يسمحش نذكر جميع المناطق، ولكن نعطي على سبيل المثال كين بعض المناطق في جباله اللي عندهم إمكانيات باش أنكم تعاونوهم باش تشجع السياحة الداخلية، وزان، تاوانات، تازة، كين كلميم، كين الشاطئ الأبيض اللي في كلميم، كين مير الفت، كين مجموعة ديال الأمور ديال الشواطئ.

أيضا، لابد كذلك، السيدة الوزيرة، كين نقطة أخرى عندها علاقة بالفيزا، كين بعض السياح الأجانب اللي تبيعو يبيعو، هاذ الأمر هذا خص تكون مع وزارة الخارجية صحيح، ولكن تنعتقد، صحيح السيادة بلادنا راه هي فوق كل اعتبار، ولكن التعقيدات أحيانا ديال التأشيرة كتنخلق مشكل، كين سياح من دول عربية شقيقة، إسلامية، ربما إفريقية، اللي كيلقاو عراقيل فالأمر ديال التأشيرة.

قبل ما نختم، السيد الرئيس، إيلا اسمحتي من طبيعة الحال، لابد نعاود

وما يتم تحقيقه من نتائج وتجاوز الاختلالات والنقائص التي يعاني منها النشاط السياحي.

ومن بين الإكراهات المسجلة والتي تنقسمها مع العديد من التقارير المؤسسية:

- أولا، عدم إحداث بعض الهيئات المنصوص عليها في عقد البرنامج الوطني؛

- عدم استجابة نظام القيادة واليقظة الحالي بشكل كافٍ لاحتياجات مختلف المتدخلين في القطاع السياحي؛

- محدودية الاستثمار في مجال التنشيط السياحي؛

- عدم إيلاء السياحة الداخلية الاهتمام اللازم؛

- تفشي ظاهرة العمل غير المهيكل بالقطاع؛

- عدم تعافي العديد من المقاولات المشغلة في القطاع السياحي؛

- التأخر في إعداد هيكلة وتطوير النظام الجبائي العام المتعلق بقطاع السياحة؛

- ضعف فعالية الآليات التي يتم تبنيها لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع. إلى جانب ملاحظات أخرى ندلي بها كتابة.

في الأخير، نعتقد على أنه بالإضافة إلى إكراهات أخرى مرتبطة بالنقص في عدد الرحلات الجوية، سواء الداخلية أو الخارجية، وارتفاع أسعارها وضعف القدرة الاستيعابية للنقل السياحي وغياب رحلات منخفضة التكلفة في مطارات قريبة من أكبر مدينة بالمغرب، فمطار محمد الخامس ومطار بنسليمان مثلا لا يستقبل الرحلات المنخفضة السعر، ويبقى التساؤل في ظل هذه الإكراهات عن قدرة الحكومة في بلوغ الأهداف التي سطرته في خارطة الطريق.

شكرا لكم.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الرئيس المحترم، السي مصطفى الدحاني.

إذن ختم المناقشة، مناقشة المجلس من أحد ممثلي الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب.

الأستاذ خالد، تفضل.

المستشار السيد خالد السطحي:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين.

السيدة الوزيرة،

السادة المستشارين المحترمين،

صحيح أن "رؤية 2010" وصلت إلى تحقيق 84% فقط من الأهداف دياها، ولكن الأهم هو أنه كيفما قلت هي أول رؤية التي تم الاستفادة منها، وأسست لمسار تطوير القطاع، وذلك رغم عدة أزمات التي عرفتها هاذ الفترة. فيما يخص "رؤية 2020"، جاء التقرير أيضا أن "رؤية 2020" استمرت على نفس البرامج، ولكن بأهداف مغايرة، وبحلول سنة 2019 وصل متوسط معدل الإنجاز لـ "رؤية 2020" حوالي 65%.

وهنا، لابد نذكر بالظروف ديال هاذ 10 سنين ديال هاذ الإستراتيجية، التي عرفت ظروف جيو سياسية واقتصادية صعبة جدا، مع العلم أنه بالرغم من ذلك تم تحقيق عدة مكنتسات، وبالفعل كلين بعض الإكراهات وهاذ الشي طبيعي، ولكن اخذينا بعين الاعتبار فيما يخص وضع خارطة الطريق الجديدة هاذ الإكراهات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السياحة اليوم، أصبحت كتلعب دورا مهم فالإقتصاد الوطني، لأنها كنساهم بـ 7% فالنتاج الداخلي الخام، كتشغل بصفة مباشرة وغير مباشرة 2.5 مليون ديال المغاربة، وكنجلب مداخيل مهمة من العملة الصعبة، وكنساهم في إنعاش عدة قطاعات أخرى بحال قطاع الصناعة التقليدية التي بلغ رقم المعاملات الإجمالي دياو 147 مليار درهم، وتجاوزت المبيعات لأول مرة 11 مليار درهم من العملة الصعبة، ما بين الصادرات والمبيعات للسياح التي تيجو للمغرب، وشقنا بعدة مدن مثلا في مراكش كيفاش التوافد ديال السياح زاد في انتعاش الحرفيين والتعاونيات التي كيشغلو في الصناعة التقليدية والمنتجات المحلية.

وبلادنا اليوم، الحمد لله، كنعرف إنجازات قياسية في هاذ القطاع، 14.5 مليون سائح زارو بلادنا في 2023 أي زائد 34% مقارنة مع 2022، كما أن القطاع حقق 105 مليار درهم من مداخيل العملة الصعبة في 2023 أي زائد 27 مليار مقارنة مع 2019، وكنعيشو نموا استثنائيا في النص الأول ديال هاذ السنة بتوافد 7.4 مليون سائح، يعني زائد 14% مقارنة مع 2023 وزائد 38% مقارنة مع 2019، علما أن الأهداف كانت تشير إلى مليون سائح زائد هاذ العام في 2024، احنا غير في هاذ 6 أشهر الأولى عندنا أكثر من 900.000 سائح إضافي إلى حد الآن.

فيما يخص المغاربة المقيمين بالخارج، احنا في الحقيقة فرحانين بارتفاع عدد ديال الجالية في المغرب وكذلك بعدد ديال السياح الأجانب، ولكن بغيت غير نعاود نذكر بأن احتساب الجالية كسياح كيتبع المعايير الدولية ديال المنظمة العالمية للسياحة.

شهر ماي 2024، سجلنا أيضا 9.4 مليار درهم في عائدات السياحة بالعملة الصعبة بزيادة ديال 11% مقارنة مع 2023، ووصلت العائدات خلال الخمس أشهر الأولى 41.3 مليار درهم، بزيادة قدرها 1.6%.

نوقف على الأمر ديال التقرير وكذلك اللجنة التي شكلتو، بالإضافة إلى الأطر الإدارية، الأطر الإدارية التي قامت بواحد العمل جبار وأساسي، ولابد على أن رئاسة المجلس والمكتب المسير، التي بالمناسبة حتى هو ما كنشكرهم على الدعم دياهم، وبالإضافة إلى الدعم ديال السيد الأمين العام، أن هاذ الأطر ياخذو حقهم كذلك فالتحفيزات التي هي من حقهم، كنعتقد لأن عملو دارو عمل جبار وعمل أساسي.

وسأسلمكم، السيدة الوزيرة، من بعد المداخلة مكتوبة.

وشكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم، السي خالد السطي.

شكرا.

إذن أعطي الآن الكلمة للحكومة.

الكلمة للسيدة وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي

والتضامني.

تفضلوا السيدة الوزيرة.

السيدة فاطمة الزهراء عومر، وزيرة السياحة والصناعة التقليدية والاقتصاد

اجتماعي والتضامني:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنا سعيدة بالحضور معكم اليوم في إطار هاذ الجلسة السنوية المخصصة لتقييم "السياسات العمومية في المجال السياحي".

بغيت فالبدية نشكركم على اختياركم لقطاع السياحة، كمحور لتقييم السياسات العمومية خلال هاذ السنة، وهذا كيترجم ويؤكد العناية والاهتمام دياكم بهاذ القطاع، التي أصبح كيشكل دعامة قوية للاقتصاد الوطني.

كما أنني بغيت نأكد ليكم أن الوزارة ستتخذ جميع الإجراءات للاستثمار الأمثل للتقرير التي نجزاتو اللجنة الموضوعاتية والخلاصات والاستنتاجات التي فيها.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

التقرير التي أنجزته اللجنة الموضوعاتية في عدة محاور منها على الخصوص: ما يتعلق بـ "رؤية 2010" و"رؤية 2020"، التي بغيت نتوقف عندهم بجوج: أولا، فيما يتعلق بـ "رؤية 2010"، هي أول رؤية توضع لقطاع السياحة وكان فسنة 2001، وهاذ الرؤية شكلت نقطة تحول كبرى فالقطاع السياحي، وكانت بمشاركة كل من الحكومة والقطاع الخاص، وأهم أهدافها كان الوصول إلى 10 ملايين سائح في سنة 2010، بعد أن كان العدد لا يتجاوز 4 ملايين سائح في سنة 2001.

تحت القيادة الرشيدة ديال سيدنا، الله ينصرو، تم تدبير هاذ المرحلة وإقناذ الأرواح ومواكبة الساكنة المتضررة، بالإضافة لإعادة الإعمار والبناء، اللي فعلا قامت به جميع القطاعات بما في ذلك قطاع السياحة، ولاحظنا في هاذ المحطة أمر مهم وهو أنه رغم التخوف اللي كان على قطاع السياحة لمسنا تعبئة غير مسبوقة للمغاربة داخل وخارج المغرب، وكذلك عدد من السياح اللي كانوا في هاذ المناطق، اللي رجعو سفراء للوجهة ديانا وشفناهم في وسائل التواصل الاجتماعي تيوهمو نداءات لزيارة المغرب.

وهاذ التذكير والرجوع للماضي القريب مهم جدا وكبير أن بلادنا عرفت تجاوز جميع الأزمات وخرجت منها أكثر قوة.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بلادنا دازت من عدة تجارب لتدبير السياحة، أهمها كان - كيف ما جا في التقرير دياكم - الاستراتيجيةتين المندمجتين، "رؤية 2010" و"رؤية 2020"، اللي اعطائنا تجارب مهمة ومكاناتنا أيضا من معرفة ما يفيد وما لا يفيد القطاع السياحي، وهاذ الشي هو اللي ممكننا من وضع خارطة الطريق. اليوم اصبحت عندنا خارطة الطريق استراتيجية طموحة لقطاع السياحة 2023-2026، اللي توقعت تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة في مارس 2023، واعتمدنا في وضع هاذ خارطة الطريق مقارنة تشاركية وجات بعد تشخيص دقيق ومعيق، وهاذ التشخيص بين لنا خمس ملاحظات مهمة:

✓ أولا، أوروبا تمثل 70% من الأسواق المصدرة؛

✓ ثانيا، مراكش وأكادير تيجلبو 60% من السياح؛

✓ ثالثا، أهم موسم عندنا في المغرب هو فصل الشتاء، الوقت اللي تكون الطقس بارد في الأسواق المصدرة، خاصة في الدول الأوروبية؛

✓ رابعا، لاحظنا أن الحكامة ما كانتش ملائمة، خصوصا ضعف التنسيق مركزيا وجمهويا مع العلم أن القطاع السياحي هو قطاع أفقي؛

✓ خامسا، لاحظنا كذلك بأن العرض والطلب ما كنوش دائما ملائمين.

واخذينا بعين الاعتبار كل هاذ العناصر في وضع التصور لخارطة الطريق ديانا، ولا بأس نذكركم بأهم الخطوط العريضة ديالها.

فخارطة الطريق اللي تخصص لها 6.1 مليار درهم تستهدف في أفق 2026 لاستقطاب 17.5 مليون سائح، تحقيق 120 مليار درهم من المداخل بالعملة الصعبة، وخلق 200.000 فرص شغل مباشرة وغير مباشرة.

واعتمدت هاذ خارطة الطريق على تصور جديد للعرض السياحي مبني على تجربة الزبون عبر 9 سلاسل موضوعاتية و5 سلاسل أفقية.

السلاسل الموضوعاتية هي:

هاذ النجاح اللي حققاوه بلادنا كيرجع بالأساس للحكمة اللي تعاملت بها بلادنا مع الأزمة الصحية، تحت القيادة الرشيدة ديال صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله، واللي زادت عززت مصداقية ديال بلادنا على الصعيد الدولي.

كذلك، بفضل التدابير اللي اتخذتها الحكومة واللي غادي نتكلم عليها من بعد، وهذا بالإضافة إلى الانخراط التام ديال المهنيين وباقي الشركاء اللي بالمناسبة كنشكرهم على الجهود ديالهم.

معلوم أن النتائج الإيجابية وغير المسبوبة للمنتخب الوطني في مونديال قطر والصورة المشرفة اللي قدماها زادت في إشعاع المغرب وساعدت على تعزيز جاذبية بلادنا كوجهة سياحية مفضلة للسياح، سواء المغاربة أو الأجانب.

هنا نبغي نشير لواحد الأمر مهم، هاذ الإنجازات اللي حققناها جميعا في هاذ 30 أشهر اللي دازت ما خصهاش تنسينا في المراحل اللي قطعنا، إذن لابد نرجعو لهاذ المراحل ونذكرها بها باش نستافدو منها ونقدرو نواجهو المستقبل.

فكيفما نتعرفو في الوقت اللي تعينت هاذ الحكومة في أكتوبر 2021، كانت الحدود مغلقة والسياحة متوقفة، وشفنا مدينة كبيرة بحال مراكش اللي كانت حيوية أصبحت فيها جميع الأنشطة واقفة، وفي هاذ المرحلة كانت المهنيين ديال السياحة في حالة مادية ونفسية صعبة، أول تدبير قمنا به، هو أننا اشتغلنا معهم بطريقة متواصلة والظروف في الحقيقة ما كانتش سهلة، واطلقنا في يناير 2022 يعني بعد 3 شهر فقط برنامجا استعجاليا ديال 2 مليار درهم اللي ممكن المهنيين من المحافظة على مناصب الشغل ومنع المقاولات ديالهم ويمكن كذلك 800 مؤسسة باش تقوم بالإصلاحات اللازمة وباش يمكن لهم يستقبلو السياح من جديد في أحسن الظروف.

بالإضافة لذلك، اشتغلنا مع منظمي الأسفار وشركات الطيران في جميع أنحاء العالم باش نوجدو مرحلة ما بعد فتح الحدود، واطلقنا حملات ترويجية للوجهة ديانا في 20 دولة في نفس الوقت، والحمد لله في مارس 2022 بمجرد ما تحلت الحدود بداو السياح تيتوافدو على المغرب واستقبلنا 11 مليون سائح سنة 2022، اللي هي نسبة الاسترجاع ديال 84% بالنسبة لـ 2019 مقارنة مع 63% في باقي العالم.

بالموازاة مع المخطط الاستعجالي، بدينا تنشتغلو على المدى المتوسط والبعيد بنفس الطريقة التشاركية مع المهنيين والشركاء ديانا، وهاذ الشي اللي ممكننا من وضع خارطة الطريق 2023-2026.

ما ننساوش أنه في نفس الفترة العالم عرف عدة أزمات، منها التضخم وحرب شرق أوروبا والأزمات الجيو سياسية اللي بلادنا تعملت معها بحكمة وقدردنا نقلو من الآثار ديالها بطريقة مثالية، وجا من بعد قدر الله زلزال الحوز اللي كان امتحان لنا جميعا، والحمد لله بلادنا بنفس الحكمة وبنفس التعبئة،

ولأن السياحة عندها طابع أفقي، اعتمدنا حكمة جديدة من خلال إحداث لأول مرة لجنة وطنية، تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، لجنتين على الصعيد الوطني، الأولى مكلفة بالنقل الجوي والثانية بالمنتج السياحي، العرض الطلب، و12 لجنة لتتبع المخططات الجهوية تحت رئاسة السادة الولاة. غادي ندخل في بعض التفاصيل، خصوصا أهم المحاور التي كنشتغل عليها حاليا:

المحور الأول هو ترويج وإنعاش النقل الجوي:

- ✓ قمنا بتنسيق مع المكتب الوطني المغربي للسياحة بإطلاق حملة ترويجية لـ "المغرب أرض الأنوار" في 20 دولة عالميا؛
- ✓ عملنا على تقوية الإنعاش والتوزيع السياحي من خلال المشاركة في أكثر المعارض السياحية الدولية؛
- ✓ رفعنا من عدد مقاعد النقل الجوي في سنة 2023 بنسبة 22% وبنسبة 40% في سنة 2024؛
- ✓ عقدنا اتفاقية شراكة مع شركات الطيران لفك العزلة على عدة مناطق، وطلقنا 24 خطا جويا دوليا جديدا مع 8 ديال الأسواق استراتيجية وفتحنا أيضا 11 خطا جويا داخليا جديدا؛
- ✓ وعندنا كذلك عدة شركات مع منظمي الرحلات ووكالات الأسفار الرقمية.

المحور الثاني هو تشجيع الاستثمار وتنوع العرض السياحي:

- في 2023 وصل الاستثمار في القطاع السياحي إلى 8 المليار ديال درهم، ولاحظنا إقبال علامات عالمية معروفة على الاستثمار ببلادنا، وشفنا افتتاح فنادق متميزة في مختلف جهات المغرب، وتنقومو بتشجيع الاستثمار في البنيات التحتية والإيواء والترفيه عبر عدة برامج وآليات:
- أولا:** على الصعيد الجهوي عندنا شركات جهوية للتنمية خاصة بالمقاولات الصغرى والمتوسطة (les SDR²) والتي كنعطي تحفيزات مهمة للاستثمار؛
- ثانيا:** على الصعيد الوطني طلقنا برنامج "Go السياحة" للتشجيع على خلق وتطوير 1700 مقالة سياحية، خاصة في التنشيط السياحي، وذلك بغلاف مالي ديال 720 مليون درهم؛
- ثالثا:** طلقنا مؤخرا برنامج فريد اللي هو (Cap Hospitality) اللي هي آلية خاصة ومبتكرة تهدف إلى تجديد 25.000 غرفة مع تقديم قروض للفنادق تصل إلى 100 مليون درهم، والهدف هو نكونو واجدين لاحتضان مختلف التظاهرات اللي غادي تنظم ببلادنا، سواء في 2025 أو في 2030، ومعلوم ما ننساوش المواكبة والتمويل عبر الميثاق الجديد للاستثمار وصندوق محمد السادس للاستثمار.

المحور الثالث هو تعزيز هيكلية القطاع:

- المحيط والأمواج اللي غادي نركزو فيه على الرياضات المائية؛
- الطبيعة والرحلات في الهواء الطلق اللي غادي نركزو فيها على تطوير السياحة الخضراء (City Break) يعني سياحة المدن اللي غمكنا تقدمو عرض أكثر تنوعا؛
- السياحة الشاطئية اللي غيتم فيها تحسين كل الخدمات بالشواطئ؛
- سياحة الصحراء والواحات اللي غنطورو فيها تجارب سياحية جديدة؛
- (MICE¹) يعني سياحة الأعمال، هنا بغينا المغرب يستقبل عدد أكبر من السياح بغرض المعارض والمؤتمرات؛
- السياحة الثقافية فين غادي نغزو التراث اللامادي ونجعلو من المدن العتيقة والقصور والقصبات وجهة جذابة؛
- السياحة الداخلية الخاصة بالشاطئ اللي غادي نشتغلو فيها على ملائمة العرض مع متطلبات السياح المغاربة؛
- السياحة الداخلية الخاصة بالطبيعة فين غادي نطورو تجارب جديدة كتوافق احتياجات وميزانية السائح المحلي.
- وباش نزيدو نخلقو تجربة سياحية متميزة خدمنا أيضا على خمس سلاسل أفقية اللي هي:
- المطبخ المغربي والمنتجات المحلية؛
- المهرجانات والمواسم؛
- الصناعة التقليدية والمهارات المحلية؛
- الإيواء البديل بحال الخيمات والإيواء عند الساكنة؛
- والتنمية المستدامة.
- وركرنا على تنوع العرض السياحي ديال 12 جهة، باش كل جهة يمكن لها تطور العرض ديالها في السلاسل اللي عندها مؤهلات فيها، ولحد الآن وقفنا عقود تطبيقية مع 8 جهات، اللي هي: فاس- مكناس، بني ملال- خنيفرة، طنجة- تطوان- الحسيمة، درعة- تافيلالت، الداخلة- واد الذهب، سوس- ماسة، الشرق، الرباط- سلا- القنيطرة، وباقي العقود التطبيقية في طور التوقيع.
- وباش نزلو خارطة الطريق، بدينا كنشتغلو على 6 روافع أساسية:
- الرفع من مقاعد النقل الجوي؛
- الترويج والتسويق مع التركيز على الرقمنة؛
- منتجات التنشيط الثقافية والترفيهية وإحداث مقاولات صغرى ومتوسطة؛
- تأهيل الفنادق وإحداث قدرات إيواء جديدة؛
- تعزيز الموارد البشرية عبر إطار جذاب للتكوين والتدريب؛
- وإعادة تموقع المرصد الوطني للسياحة.

² Société de Développement Régional de Tourisme.

¹ Meetings, Incentives, Conferencing, Exhibitions.

- تحسين جاذبية المنتج السياحي لفائدة السياح المغاربة عبر تهيئة المدن العريقة وإحداث مدارات سياحية والتنشيط الثقافي وتعزيز الأنشطة الطبيعية والرياضية؛

- تعزيز الترويج السياحي الداخلي، حيث تم إطلاق بتنسيق مع المكتب الوطني المغربي للسياحة حملتين ترويجيتين: الأولى "تلاقوا في بلادنا"، والثانية "تلاقوا في مراكش".

والرهان في الحقيقة هو تشجيع السياحة الداخلية طول السنة، ماشي بصفة موسمية باش يمكن لنا نخفضو الأثمنة، ويمكن لجميع المغاربة يستافدو من المؤهلات السياحية ديال بلادهم عبر سلسلتين متكاملتين، اللي هوما السياحة الشاطئية والسياحة في الفضاءات الطبيعية.

بالنسبة للسياحة الثقافية، تذكر هنا أن الحكومة قامت بإطلاق مشروع إنجاز علامة "تراث المغرب" للحفاظ على التراث غير المادي، وخارطة الطريق أعطت أهمية كبيرة للسياحة الثقافية، حيث خصصت لها سلسلة كاملة من السلاسل الموضوعاتية، وحددت فيها عدة مشاريع كإقامة العقود الجهوية، كما أن السلاسل الأفقية فيها كذلك واحد الجانب مهم فيما يخص السياحة الثقافية، وتتم المطبخ المغربي والمنتجات المحلية، المهرجانات والمواسم والصناعة التقليدية والمهارات المحلية.

بالنسبة للسياحة الجبلية والقروية، خصصنا لها 3 ديال السلاسل موضوعاتية، وهي معنية كذلك بجميع السلاسل الأفقية، وعندنا كذلك في خارطة الطريق 14 مشاريع قاطرة، ستة منها تتم السياحة الجبلية والقروية، اللي هي المنتزه الوطني لإفران، المنتزه الوطني لتوبقال، المحطة الخضراء المندمجة بخنيفرة، المحطة الخضراء لأوكيدين، المنتزه الوطني سوس- ماسة والمنتزه المائي والسياحي بأزيلال اللي هو (Dino Park).

وزيادة على ذلك، عندنا عدة اتفاقيات مع الجهات، على سبيل المثال في جهة درعة- تافيلالت اللي بدينا في تنفيذها بتأهيل (les gorges du Todgha).

المحور الخامس، هو العنصر البشري:

نظرا للأهمية ديالو فيما يخص جودة الخدمات السياحية، ولذلك خصصنا له 3 ديال البرامج.

في 2023 وقعنا اتفاقية خاصة مع وزارة الاقتصاد والمالية و(I'OFPPPT⁴) والكونفدرالية الوطنية للسياحة لتنزيل ثلاثة برامج مبتكرة: - البرنامج الأول هو برنامج (Cap Excellence) اللي تيهدف إلى وضع معايير التكوين المتميز، وفي هاذ الإطار كنشغلو على تهيئة 12 مؤسسة للتكوين المهني الفندقي والسياحي؛

- البرنامج الثاني هو برنامج الأطر المتوسطة، اللي تيسهدف تكوين

تضمن امتحان إدماج الأشخاص الذين يتوفرون على تجربة في ميادين الإرشاد السياحي وقمنا بتسوية وضعية 1299 مرشد سياحي واعطيناهم الاعتماد لممارسة مهنة المرشد السياحي.

تقومو حاليا بتسريع إخراج النصوص التنظيمية للقانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى، وخرجت هاذ الحكومة جوج مراسيم اللي كانت منتظرة منذ سنين اللي هي:

- المرسوم ديال معايير بناء في مؤسسات الإيواء السياحي؛
- المرسوم ديال المساطر الإدارية المرتبطة بفتح واستغلال المؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى.

اليوم، الوزارة تشتغل مع وزارة الداخلية على القرارات اللازمة لاستكمال تنزيل هاذ الورش المهم، ونبغي نذكر على أن هاذ القانون يمكن من جعل العرض السياحي الوطني تيتماشى مع المعايير الدولية، ويمكن من محاربة الانتشار للإيواء غير المهيكل، ويساهم في معالجة الملفات في مدة معقولة، فمثلا المستثمر غادي يحط الملف ديالو بطريقة إلكترونية في المنصة ديال (les CRI³) وغادي ياخذ الرخصة ديالو في مدة اللي ماغفوتش 30 يوما.

عاودنا كذلك المسطرة ديال التصنيف اللي غادي تعتمد على زيارات تديرها لجنة جهوية وكنكملوها احنا بزيارة زبون سري (client mystère) باش نراقبو جودة الخدمات بالاعتماد على معايير جديدة تدارت بشراكة مع المنظمة العالمية للسياحة.

المحور الرابع هو تطوير السياحة الداخلية.

لأنها أبانت خلال الأزمة الصحية عن قدرتها على ضمان مناعة القطاع السياحي ببلادنا وقدرتها على مقاومة الأزمات، لذلك خصصنا لها 2 ديال السلاسل، اللي هي السياحة الداخلية في الشاطئ والسياحة الداخلية في الفضاءات الطبيعية، باش نطورو منتجات سياحية جديدة تناسب متطلبات السياح المغاربة، كما غادي تستافد السياحة الداخلية ضمن خارطة الطريق من المشاريع القاطرة مثل (Dino Park) والمنتزه الطبيعي لإفران وتوبقال وسوس- ماسة والمحطات الخضراء لأوكيدين وخنيفرة، ومنتزهات ترفيهية في الدار البيضاء ومراكش.

ومن بين المحاور الأساسية التي ستمكن من تطوير السياحة الداخلية في إطار خارطة الطريق، تقوم الوزارة بـ:

- تشجيع الاستثمار في المنتج السياحي الأكثر طلب من طرف السياح المغاربة؛

- إحداث منتجات سياحية ملائمة من حيث المنتج والأسعار اللي تتأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية ديال السائح المغربي؛

⁴ Office de Formation Professionnelle et de Promotion du Travail.

³ Centre Régional d'Investissement.

مليون سائح في أفق 2030، وتكون بلادنا إن شاء الله من بين 15 أكبر وجهات سياحية بالعالم.

مرة أخرى، كنشكركم على الاهتمام ديالكم بالقطاع السياحي، واحنا مستعدين باش نتفاعلو إيجابيا مع الملاحظات ديالكم والاقتراحات ديالكم باش يزيد هاذ القطاع يحقق نتائج أفضل.

وفقنا الله جميعا لما فيه خير هذه البلاد، تحت القيادة الرشيدة للملك محمد السادس، نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، السيدة الوزيرة المحترمة، على المساهمة في مناقشة تقرير اللجنة الموضوعاتية.

إذن بعدما أنهينا جميع المداخلات، إيلا شي فريق محترم أو مجموعة محترمة عندها الرغبة في التعقيب على مداخلة السيدة الوزيرة، طبعاً في حدود ما تبقى من الوقت.

ماكين مشكل.

السيدة الوزيرة، ماعندكم ما تضيفو في إطار.. ما كين تعقيب، إذن ما كين تفاعل مع التعقيب.

إذن بهذا نكون قد أنهينا أشغال هذه الجلسة المباركة.

شكرا للجميع.

ورفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

مداخلة باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

أتشرف للتدخل باسم مجموعة الدستوري الديمقراطي الاجتماعي، عملاً بأحكام النظام الداخلي لهذا المجلس الموقر، في موضوع طالما حضي باهتمام كافة دول العالم لما له من دور في تعزيز الاقتصادات الوطنية، فاليوم نحن أمام تقرير اللجنة الموضوعاتية لتقييم السياسات العمومية في المجال السياحي، وهي مناسبة لأعبر فيها تقديري واحترامي الكبير لكل أعضاء اللجنة على هذا المجهود الاستثنائي ولكل من ساعد من قريب أو بعيد في إنجاز هذا التقرير، فهو

9500 إطاراً متوسطاً في أفق 2026 لتسيير وتأطير مشاريع الفنادق والمطعمة والسياحة؛

- البرنامج الثالث، هو برنامج التكوين المستمر المتميز، اللي تيهديف إلى خلق مناهج للتكوين المستمر عن بعد، تشمل أحدث التقنيات والمهارات باش نصلو إلى 8000 مستفيداً في أفق 2026.

كما أطلقنا ولأول مرة في قطاع السياحة في بلادنا، برنامج المصادقة على الخبرات المكتسبة، اللي هي (la VAE⁵) لفائدة 7550 شخص ما بين 2023 و2026، والحمد لله كواصلو تحقيق نتائج إيجابية في قطاع السياحة بفضل تنزيل هاذ خارطة الطريق.

هاذ الاستراتيجية الجديدة اللي اعتمدناها أعطت النتائج ديالها بفضل الواقعية ديالها، ولكن أيضاً بفضل دعم هاذ الحكومة اللي وفرت لنا اعتمادات مالية مهمة وغير مسبوقة، اللي مكنتنا باش نبدؤ بسرعة في تنفيذ مختلف المشاريع المبرمجة في الجهات، واللي احنا مازال مواصلين تنزيلها.

وفي الأخير، بالنسبة للصناعة التقليدية اللي عندها ارتباط كبير بالسياحة واللي تتعتبر جزء من تراثنا الغني اللي عندو جاذبية مهمة. بغيت نذكركم بهاذ المناسبة، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، باللي انعقد يوم الثلاثاء الماضي الاجتماع الأول للمجلس الوطني للصناعة التقليدية تحت رئاسة السيد رئيس الحكومة، وباش تقريكم أكثر من هاذ المجلس، فهو غادي يوضع إجراءات ملموسة تتهدف إلى تنشيط وتحديث وتطوير قطاع الصناعة التقليدية، باش نحسنو تنافسية الحرفيين وظروفهم الاجتماعية والاقتصادية مع الحفاظ على التراث الغني للصناعة التقليدية ديالنا.

وفي هاذ الاجتماع تم تشكيل اللجنة الخاصة اللي غادي تسهر على وضع خارطة طريق استراتيجية جديدة لتطوير الصناعة التقليدية، وهاذ الإستراتيجية غادي نمكنا من مواجهة التحديات المرتبطة بالمحافظة على التراث وتعميم التغطية الصحية وتعزيز دور غرف الصناعة التقليدية ودعم وتطوير التعاونيات والتكوين المهني والمواد الأولية والتسويق والرفع من الصادرات.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

في الختام، بغيت نشكر السيد الرئيس، ومن خلاله كل أعضاء المجموعة الموضوعاتية، اللي ساهو بالتحضير لهاذ الجلسة السنوية.

كما أنني بغيت نأكد ليكم، أننا متفائلين بالمستقبل، خاصة وأنا غادي نظمو كأس إفريقيا وكأس العالم مع إسبانيا والبرتغال، وهاذ الشي كيشفجنا نستمر فالجهودات ديالنا وفمجهودات خارطة الطريق والتنسيق مع جميع الشركاء ديالنا، باش إن شاء الله نظمو هاذ التظاهرات في أحسن الظروف. هاذ التظاهرات كتعزز التوجهات ديال الرؤية ديالنا، والهدف ديال 26

⁵ Validation des Acquis de l'Expérience.

تقرير لا يقل أهمية عن التقارير السابقة التي تمت مناقشتها.

حضرات السيدات والسادة،

كما يعلم الجميع أن كل مكونات هذا المجلس الموقر خلال هذه الولاية التشريعية تعمل جاهدة للرفي بعمل هذه المؤسسة، إيماناً منها بأن تفعيل آلية الرقابة البرلمانية التزام دستوري، يمكننا من تجويد عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية، خاصة عندما يخص الأمر تقييم السياسة العمومية، كما أن أي عمل تم إنجازه خلال هذه الفترة يحسب لكل أعضائه ومكوناته ولكل أطره بغض النظر عن المواقع.

فاختيار موضوع السياحة في المغرب لم يكن بمحض الصدفة، بل كان مؤسساً على عوامل موضوعية، منها توفر المغرب كل أسباب الاستقطاب السياحي، كما أنها تشكل مكوناً أساسياً ومساهماً مباشراً في التنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية.

لكن، ورغم الانتعاش الذي عرفته السياحة خاصة الداخلية في السنين الأخيرة، إلا أن الأزمة الصحية ساهمت في الحد من التطور الذي عرفته السياحة الوافدة خلال السنوات الأخيرة، مما أدى إلى انخفاض عدد ليالي المبيت المرتبطة بها في مؤسسات الإيواء السياحي المصنفة بنسبة 80% سنة 2020 (3,5 مليون ليالي المبيت) مقارنة مع سنة 2019 (17,4 مليون ليالي المبيت)، مقابل انخفاض بنسبة 55% فيما يخص السياحة الداخلية.

بالإضافة إلى ذلك، استعادت السياحة الداخلية خلال سنة 2021 نسبة 81% من السياح مقارنة مع السنة المرجعية 2019، مسجلة نسبة أعلى من النسبة العالمية المتوسطة للاسترجاع والتي تقدر بحوالي 63%، في حين أن نسبة الاسترجاع بالنسبة للسياحة الوافدة لم تتجاوز 16%.

صحيح أن المغرب ظل صامدا بسبب توجهات جلالة الملك نصره الله، وبسبب الجهود المتضافرة والاستباقية التي بذلتها الحكومة والتي مكنت من تخفيف آثار الأزمة وإرساء أسس انتعاش سريع وواعد للنشاط السياحي.

إلا أن السياحة اليوم ما زالت تواجه مجموعة من التحديات المرتبطة أساساً بتنوع العرض السياحي الوطني وملاءمته لتطلعات السياح، والرفع من تنافسية المنتج السياحي وملاءمة الأسعار مقارنة بالخدمات المقدمة، وتعزيز الترويج للسياحة الداخلية وتحسين مستوى التنسيق بين الأجهزة المتدخلة في تطوير القطاع السياحي على المستوى الوطني والجهوي.

كما أن نشاط السياحة عامة والداخلية خاصة يتركز على وجهات سياحية محدودة، فبحسب تقارير رسمية ومن خلال تحليل تطور حصة عدد ليالي مبيت السياح الداخلين الذين زاروا الوجهات السياحية الوطنية بين سنتي 2010 و2021 أن وجهة مراكش حافظت على موقعها كأول وجهة سياحية وطنية بنسبة 23% من عدد ليالي المبيت سنة 2021 (29% سنة 2019)، تليها أكادير وطانغروت بنسبة 19% (16% سنة 2019)، ثم طنجة بنسبة 10% (نفس نسبة 2019)، ثم الدار البيضاء بنسبة 6%

(7% سنة 2019)، ثم فاس بنسبة 5% (4% سنة 2019).

وتستحوذ هذه الوجهات الخمس على نسبة 63% من عدد ليالي المبيت التي تم إنجازها على المستوى الوطني و59% من عدد السياح الوافدين (66% سنة 2019)، ويمكن تفسير هذه النتائج بالجاذبية العالية التي تتمتع بها هاته الوجهات وارتفاع الطلب عليها من قبل السياح الدوليين وقوة وتنوع العرض السياحي المقدم والتي تتجسد في القدرة الاستيعابية التي تتوفر عليها من حيث عدد الأسرة والتي تفوق بكثير الطاقة الاستيعابية للوجهات السياحية الأخرى.

وهو ما يجب العمل عليها حتى نتمكن من استقبال السياح الذي من المفترض أن يزوروا المغرب مستقبلاً خاصة ونحن مقبلون على تنظيم تظاهرات عالمية.

السيد الرئيس،

إن التقرير الذي بين أيدينا اليوم، جاء شاملاً وملماً بكافة الجزيئات، والذي يمكن استثماره في مجموعة من المجالات، خاصة التوصيات المضمنة به والتي لامست كافة الجوانب الأساسية المرتبطة بالقطاع والتي نذكر منها: الحكامة والتسويق وتطهير المحيط السياحي وتنوع العرض السياحي وتحفيز السياحة الداخلية وتعزيز العرض الفندقي والطاقة الإيوائية، وما يرتبط بكل هذا من تأهيل للموارد البشرية.

هاته التوصيات التي كانت نتاجاً لعمل متواصل عرف مجموعة من جلسات الاستماع مع العديد من القطاعات الوزارية، والزيارات الميدانية لمجموعة من الجهات، بحضور كافة المصالح اللامركزة للقطاعات الوزارية المعنية، بالإضافة إلى يوم دراسي في الموضوع بالمجلس.

وعليه، نستخلص المقاربة الشاملة التي اعتمدتها المجموعة في تشخيص وضع السياحة بالمغرب، وصولاً إلى إنجاز تقرير بهذا الحجم وهذه الحمولة.

حضرات السيدات والسادة،

أخيراً، أجدد التنويه والشكر للسيد رئيس اللجنة، ولكل أعضائها وأطرها، الشكر موصول لرئاسة المجلس ومكتبه ولكافة جنود الخفاء الذين سهّلوا مأمورية اللجنة. والسلام عليكم ورحمة الله.